المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵜⵜⴰⵍ ⴰ ⵖⵓⵎⵙⵖ ⴰ ⵖⵍⵍⵓⵎ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا

من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا

إحالة ذاتية رقم 2020/46

ASA-C1-042020-46-6935-ar

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا

من أجل بلورة استراتيجيةٍ في خدمة تنميةٍ مستدامةٍ مع إفريقيا

إحالة ذاتية رقم 2020/46

ASA-C1-042020-46-6935-ar

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير حول موضوع الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا.

وقد عَهِدَ مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإعداد هذا التقرير.

وخلال دورتها 109 العادية، المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على التقرير الذي يحمل عنوان: « الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجيةٍ في خدمة تنميةٍ مستدامةٍ مع إفريقيا»، والمنبثق عنه هذا الرأي.

ملخص

يقترح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «الاندماج الاقتصادي الإقليمي للمغرب في إفريقيا»، الذي تم إعداده في إطار إحالة ذاتية، جملةً من التوصيات الرامية إلى رفع التحدي المتمثل في تحقيق اندماج بلادنا في القارة الإفريقية وجعل هذا الاندماج رافعة للتنمية المستدامة بما يعود بالنفع على بلادنا وعلى شركائها الأفارقة.

وقد تم إعداد هذا التقرير وفق مقاربة ذات بعد تشاركي مفتوح على مختلف الفاعلين الرئيسيين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات من القطاعين العام والخاص وفاعلين اقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث وخبراء وفعاليات إقليمية وقارية ودولية، وذلك من أجل تناول مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لموضوع الاندماج.

لقد انتهج المغرب في السنوات الأخيرة سياسة جديدة وإرادية في التعاون مع باقي البلدان الإفريقية قوامُها المسؤولية المشتركة والتضامن. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من المبادرات، من أهمها إلغاء ديون بعض البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وتشجيع ولوج منتجات بعض البلدان إلى السوق المغربية من خلال إعفائها من الرسوم الجمركية، وتقديم منح دراسية لفائدة الطلبة الأفارقة، وتبني سياسة ملائمة في مجال الهجرة مكّنت من تسوية وضعية أزيد من 50.000 مهاجر من بلدان القارة الإفريقية منذ سنة 2014. وفي إطار هذه المبادرات، أُعطيت الأولوية لبلورة استراتيجيات إقليمية في المجال البيئي، بهدف تحسين قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية (التمويل الأزرق لحوض الكونغو، الحزام الأزرق، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغير المناخي (AAA)، وغيرها).

وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة والنتائج الإيجابية التي تحققت، فإن هذه الشراكات لم تحقق بعد كل الأهداف المسطرة، كما أنها تبقى دون مستوى الفرص التي يتيحها الاندماج الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية، وفي الاستجابة لتطلعات شعوب القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، فإن مستوى المبادلات التجارية بين المغرب وبقية بلدان إفريقيا لا يتجاوز 4 في المائة من مجموع المبادلات التجارية للمملكة، وهو مستوى لا يترجم حجم الإمكانات الفعلية المتاحة في مجال التعاون الاقتصادي، وكذا الحاجيات المسجلة في مجال الاندماج والتكامل التجاري بين المغرب وباقي بلدان القارة. كما أن سلاسل القيمة الموجودة على المستوى الإقليمي مع الشركاء الأفارقة تظل بدورها محدودة، وتعتمد بشكل شبه حصري على مقاولات أجنبية، مما يحرِم اقتصادات القارة من دينامية للتثمين تكفل إحداث مناصب الشغل على الصعيد المحلي وخلق القيمةَ المضافة ونقل التكنولوجيا.

وفي أفق تطوير مسار الاندماج الإقليمي لبلادنا، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد التنمية المشتركة منهجيةً للعمل، بما يكفل بناء شراكة تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة، وذلك تجسيداً للرؤية المتبصرة لجلالة الملك في هذا المضمار.

وتهدف المقاربة المقترحة إلى جعل مسلسل الاندماج يتخذ طابعا شموليا ومتجانسا ومدمِجا وبراغماتيا ومرتكزاً على أربعة محاور كبرى:

المحور الأول، يروم جعل الاندماج الإقليمي للمغرب أولوية استراتيجية في السياسات العمومية للدولة، من خلال:

- تطوير استراتيجية مندمجة خاصة بتنسيقٍ بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال إيلاء القضايا الاقتصادية مكانة بارزة في الأجندة الدبلوماسية، لا سيما ما يتعلق بمواكبة الفاعلين المغاربة في باقي بلدان إفريقيا؛
- تثمين وإضفاء المزيد من المهنية على وظيفة المستشار الاقتصادي والمستشار الثقافي على مستوى البعثات الدبلوماسية المغربية في إفريقيا؛
- إحداث آليات تشاور منتظمة بين القطاع الحكومي المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون وممثلي القطاع الخاص (منتدى سنوي، اجتماعات قطاعية، وغير ذلك).

أما المحور الثاني، المتعلق «بالاندماج الإقليمي القاري»، فيتناول تعزيز آليات الاندماج على الصعيدين الإقليمي والقاري وتحسين التجانس والتكامل على مستوى مختلف الشراكات القائمة. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- استكمال مسلسل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، والعمل على تعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- اعتماد آلية إقليمية لتقييم المخاطر السيادية التي تواجهها البلدان الإفريقية، وذلك من أجل خفض كلفة الاقتراض وتعزيز التمويلات المستدامة اقتصادياً؛
- بناء سلاسل قيمة إقليمية ذات قيمة مضافة عالية وذات وقع اجتماعي قوي على الساكنة، لاسيما في مجالات الصناعة الفلاحية والنسيج وصناعة السيارات والسياحة والتعليم العالي والابتكار والصناعة الثقافية والتنمية المستدامة؛
- تيسير تنقل الطلبة الأفارقة وتشجيع الاعتراف المتبادل بالدبلومات بين البلدان الإفريقية؛
- العمل، تفعيلاً لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، على جعل جهة الداخلة-وادي الذهب قطباً إفريقياً.

وفي ما يخص المحور الثالث، المتعلق «بالتعاون الثنائي»، فيهدف إلى تعزيز البعد الإجرائي لآليات التعاون على الصعيد الثنائي. كما يروم تقوية فعالية الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة والنهوض بنجاعتها ووقعها. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بما يلي:

- إنجاز حصيلة منتظمة لانعكاسات كل اتفاقية على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية للمغرب مع مجموع شركائه؛

- تقييم نتائج المبادرة التي اتخذها المغرب تجاه البلدان الإفريقية 33 الأقل نمواً وتكييف مضامينها بهدف إرساء اندماج أكبر للفاعلين المغاربة في سلاسل القيمة الإفريقية.

أما المحور الرابع، المتعلق «بآليات المواكبة»، فيقترح تدابير ذات طابع عرضاني تتمحور حول أربع ركائز، هي: شبكة نقل فعالة ومتاحة أمام الجميع، وآليات مالية ملائمة، والارتقاء بالإطار القانوني الخاص بمجال الأعمال، وتعزيز القدرات ودعم الدولة للمستثمرين. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- ربط المساعدات التنموية بنقل المهارات ودعم برامج التكوين القائم على التميز؛
- إنشاء صندوق استثماري عمومي موجه لإفريقيا، يكون بمثابة رافعة لتمويل مشاريع التنمية؛
- إحداث آلية مؤسساتية لمواكبة ولوج المقاولات للأسواق الدولية، لاسيما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما يوصي المجلس ببلورة استراتيجيات إقليمية مندمجة في مجالات الصحة والبحث وصناعة الأدوية. وتشكل هذه التوصيات، في سياق الأزمة العالمية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد19-، آلية ملائمة من شأنها أن توحد الجهود والوسائل، وتقوي سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزز في نهاية المطاف قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية الإقليمية والعالمية.

مقدمة

إن التوجه الإفريقي للمغرب ليس توجهاً طارئاً، وإنما يعود إلى قرون خلت، تميزت بالعديد من المناسبات والمحطات والمبادرات التي عبر من خلالها المغرب عن عمقه الإفريقي ووحدة المصير ومتانة العلاقات الروحية والثقافية والتجارية، ولاسيما خلال فترة تحرر الدول الإفريقية من الاستعمار، عندما بادر جلالة المغفور له الملك محمد الخامس في سنة 1961 إلى دعوة رؤساء دول القارة للاجتماع من أجل اعتماد «ميثاق الدار البيضاء» الرامي إلى تعزيز الوحدة الإفريقية.

وقد تمَّ إضفاء دينامية جديدة على هذا التوجه الإفريقي على مدى العشرين سنة الماضية، وأضحى اليوم يندرج في إطار شراكة استراتيجية وبراغماتية تروم تحقيق هدفين اثنين:

- المشاركة بشكل فاعل في التنمية الإفريقية كفاعل رائد؛
- واقتراح مقاربة تقوم على مبدأ التنمية المشتركة الذي يهدف إلى تعزيز السلم والأمن وإرساء نمو متقاسم وتشجيع التضامن بين بلدان القارة الإفريقية.

إن سياسات التعاون التي تبناها المغرب منذ بداية سنوات 2000 تجاه باقي بلدان القارة الإفريقية ارتكزت في المقام الأول على إرساء تعاون فعال في المجال الأكاديمي والتقني، بما يُمَكِّن من تعزيز تقاسم الخبرات المغربية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في ميادين التكوين والصحة والفلاحة والخدمات الحضرية والبنيات التحتية. كما ساهمت تلك السياسات في تكثيف الربط الجوي وتنمية المبادلات التجارية وتنفيذ استثمارات كبرى في قطاعات الأبناك والاتصالات والعقار.

كما انتهج المغرب سياسة تعاون قوامُها المسؤولية المشتركة والتضامن. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من المبادرات، من أبرزها إلغاء ديون بعض البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وتشجيع ولوج منتجات بعض البلدان إلى السوق المغربية من خلال إعفائها من الرسوم الجمركية، وتقديم المنح الدراسية لفائدة الطلبة الأفارقة، وتبني سياسة ملائمة في مجال الهجرة مكنت من تسوية وضعية حوالي 50.000 مهاجر من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء منذ سنة 2014. كما أُعطيت الأولوية لبلورة استراتيجيات إقليمية في المجال البيئي، بهدف تحسين قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية (التمويل الأزرق لحوض الكونغو، الحزام الأزرق، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغير المناخي (AAA)، وغيرها).

وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة والنتائج الإيجابية التي تحققت، فإن هذه الشراكات لم تحقق بعْد كل الأهداف المسطرة، كما أنها تبقى دون مستوى الفرص التي يتيحها الاندماج الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية، وفي الاستجابة لتطلعات شعوب القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، فإن مستوى المبادلات التجارية بين المغرب وبقية بلدان إفريقيا لا يتجاوز 4 في المائة من مجموع المبادلات التجارية للمملكة، وهو مستوى لا يترجم حجم الإمكانات الفعلية المتاحة في مجال التعاون الاقتصادي،

وكذا الحاجيات المسجلة في مجال الاندماج والتكامل التجاري بين المغرب وباقي بلدان القارة. كما أن سلاسل القيمة الموجودة على المستوى الإقليمي مع الشركاء الأفارقة تظل بدورها محدودة، وتعتمد بشكل شبه حصري على مقاولات أجنبية، مما يحرِم اقتصادات القارة من دينامية للتثمين تكفل إحداث مناصب الشغل على الصعيد المحلي وخلق القيمة المضافة ونقل التكنولوجيا.

وإجمالاً، يشكل الاندماج الإقليمي تحديا تواجهه القارة الإفريقية ويقتضي رفعه بذل جهود متواصلة لملاءمة السياسات التجارية والاقتصادية، ووضع استراتيجيات للاندماج تتسم بالدينامية والاستدامة.

فعلى سبيل المثال، لم يسجل مسلسل الاندماج الاقتصادي في إطار اتحاد المغرب العربي تقدما ملموسا منذ إنشاء هذا الاتحاد في سنة 1989، وذلك نتيجة عدة عوائق، تتعلق بعدم تحرير المبادلات التجارية للبضائع والحدود البرية المغلقة بين الجزائر والمغرب. كما أن مسلسل انضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو) لا يزال في مرحلة دراسة تقييم الأثر.

وعلى الصعيد الوطني، فإن طموح الاندماج يقتضي تطوير استراتيجية مندمجة، تدعمها آليات مناسبة، من أجل تحسين وقع المبادرات التي أطلقها المغرب لتسريع اندماجه الإقليمي. وهذا بالإضافة إلى غياب تخطيط استراتيجي مشترك مع البلدان الأخرى، من أجل تنفيذ برامج مشتركة في مجالات التعليم والنقل والطاقة والصناعة والصحة والسياحة والثقافة.

وثمَّة إكراهات أخرى ذات صبغة بنيوية لا تصب في منحى هذا الاندماج، وتتعلق بتدني مستوى التصنيع في القارة، وضعف القيمة المضافة المحدَثة، وكذا جودة البنيات التحتية التي لا تزال غير كافية، كما أنها تبقى في مجملها موجهة نحو أسواقٍ خارج القارة الإفريقية.

ومن أجل رفع تحدي الاندماج الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية وجعله رافعة للتنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ارتكازاً على الرؤية المتبصرة لجلالة الملك في هذا الضمار، باعتماد التنمية المشتركة منهجيةً للعمل، في مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز التضامن وتقاسم المهارات وتحسين رفاه الساكنة. وتندرج ضمن مفهوم التنمية المشتركة مبادئ ترصيد آليات التضامن والابتكار والنمو المتقاسم، كما أن هذا المفهوم يتيح مقاربة شاملة وبراغماتية من شأنها تمكين بلدان القارة الإفريقية من رفع مختلف التحديات المطروحة وتعزيز المؤهلات الموجودة.

ويقتضي تحقيق هذا الطموح وضع سياسات إقليمية مندمجة ومنسجمة مع الاستراتيجيات القطاعية التي وضعها المغرب. ويتوقف نجاح هذه المقاربة على خلق الانسجام والالتقائية بين مختلف الشراكات والتنسيق الوثيق بين تدخلات مختلف الفاعلين العموميين والخواص، وكذا على اعتماد الآليات المناسبة في مجالات التمويل والبنيات التحتية الخاصة بالنقل وتنمية قدرات الرأسمال البشري والعمل على تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية.

وقد حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في معرض اشتغاله على هذه الإحالة الذاتية، على تبني مقاربة ذات بعد تشاركي مفتوحٍ على مختلف الفاعلين الرئيسيين المعنيين[1] من قطاعات حكومية

1 – انظر لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم في الملحق رقم 1.

ومؤسسات وطنية وهيئات من القطاعين العام والخاص وفاعلين اقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث وخبراء وفعاليات إقليمية وقارية ودولية، وذلك من أجل تناول مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لموضوع الاندماج.

وارتكز عمل المجلس في المقام الأول على تحليل مستوى الاندماج الإفريقي عموماً على الصعيدين القاري والإقليمي، حيث مكن هذا التحليل من تسليط الضوء على مجمل الإشكاليات والنواقص التي حالت دون بلوغ النتائج المنشودة من الاندماج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. كما تم القيام «بدراسة مقارنة» لاستراتيجيات التعاون بين الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لإفريقيا، مما مكن من استخلاص الدروس بشأن المقاربة وآليات المواكبة الأكثر نجاعة في هذا المضمار.

أما المرحلة الثانية من التحليل، فهمَّت العلاقات الاقتصادية القائمة بين المغرب وباقي بلدان القارة. وهو تحليل مكّن من تقييم موقع التعاون الاقتصادي للمغرب في إفريقيا والوقوف على مدى الإعمال الفعلي للاتفاقيات الاقتصادية، وتسليط الضوء على الإكراهات وكذا المؤهلات وأوجه التكامل المتاحة.

وانطلاقاً من هذا التحليل، يعرض المجلس في هذا التقرير مقاربته بشأن تحسين الإطار الخاص باندماج المغرب في إفريقيا. كما يتناول التقرير الفرص والمؤهلات الكفيلة بتجسيد هذه المقاربة على أرض الواقع على المديين القصير والمتوسط. أما التوصيات المقترحة، فتتعلق بآليات الاندماج التي من شأنها أن تشكل عوامل نجاح هذه الدينامية.

وفي هذا الصدد، تؤكد التوصيات المقترحة، لا سيما في ظل ما يعيشه العالم اليوم جراء تفشي وباء كوفيد19-، أهمية تبني استراتيجيات إقليمية مندمجة تروم توحيد الجهود والوسائل، والنهوض بسلاسل الإنتاج الإقليمية، وتعزيز التضامن بين البلدان الإفريقية في مواجهة الأزمات الإقليمية والعالمية ذات الصبغة الاقتصادية والصحية والبيئية.

1. الاقتصاد الإفريقي: أي تحديات؟

اقتصاد موجه نحو الخارج ومرتهن بشكل كبير بالطلب الخارجي

يشهد النمو الاقتصادي في إفريقيا منحى تصاعديا منذ حوالي عشر سنوات، بمعدل نمو يتجاوز في المتوسط 3 في المائة. وفي 2019، سجلت القارة معدل نمو بلغ 3.4 في المائة، وهو معدل قريب من ذلك المسجل في 2018، والذي بلغ 3.2 في المائة.

الشكل رقم 1: النمو الاقتصادي في إفريقيا مقارنة بالاقتصادات النامية والمتقدمة

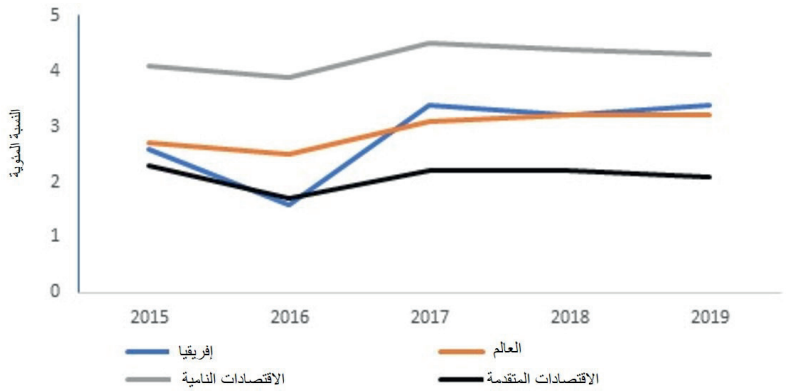

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2019.

إلَّا أن التوقعات الأولية، التي أشارت إلى أنَّ معدل النمو سيصل إلى 3.7 في المائة في 2020 (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2019)، يجري حاليا إعادة النظر فيها في اتجاه مستويات أدنى بسبب تداعيات أزمة فيروس كوفيد-19. إذ تشير التقديرات الأولية لتداعيات هذه الأزمة، في حالة السيناريو الأكثر احتمالا[2]، إلى تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 2 و3 نقاط مئوية في بعض البلدان، مثل السنغال والمغرب وجنوب إفريقيا وكوت ديفوار وإثيوبيا وغانا، بل إن ثمة تقديرات أخرى[3] تشير إلى احتمال تسجيل ركود اقتصادي في البلدان المنتجة للنفط.

وإجمالاً، فإن الأداء الاقتصادي لإفريقيا يظل مرتهنا بالظرفية الدولية، لا سيما الطلب الخارجي، خاصة المتأتي من الصين، والتي تواصل استيراد المواد الأولية، وهي المكوِّن الرئيسي لصادرات القارة الإفريقية من البضائع.

كما أن ثمة مخاطر أخرى من شأنها أن تساهم في إضعاف الاقتصادات الإفريقية وتتعلق بالتغيرات المناخية[4]، وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان، وتداعيات الأزمة الصحية التي اندلعت مؤخراً، والمشاكل الأمنية. وأخيراً، يثير الارتفاع المتسارع للدين العمومي الذي راكمته بعض البلدان مخاوف بشأن تنفيذ برامج الاستثمار.

2 – تقديرات أنجزتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. (www.uneca.org).

3 - Africa›s Pulse 2020-Évaluation de l›impact du Covid-19 et des réponses politiques en Afrique subsaharienne. Rapport de la Banque mondiale. Avril 2020

4 – في 2019، شهدت القارة الإفريقية العديد من الكوارث الطبيعية: شهدت زامبيا وزيمبابوي أسوأ جفاف منذ سنة 1981؛ ودمر إعصار إيداي وكينيث (Idai et Kenneth) مناطق بأكملها في موزامبيق؛ ودمر زحف أسراب الجراد محاصيل شرق إفريقيا، مما عرض 20 مليون شخص لتهديد شح الأغذية.

ضعف اندماج القارة الإفريقية في التجارة العالمية للسلع

تكشف بنية الصادرات الإفريقية التي لا تزال تهيمن عليها المنتجات الأساسية والمواد الخام (الوقود والخامات والمعادن والمواد الأولية الفلاحية) عن ضعف مساهمتها في التجارة العالمية، إذ لا تتعدى 2.5 في المائة (منظمة التجارة العالمية، 2019) مقارنة بباقي القارات، حيث تمثل أوروبا 40 في المائة، وآسيا 28 في المائة، وأمريكا الشمالية 14.5 في المائة، وأمريكا اللاتينية 5 في المائة.

بل إن قيمة مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية عرفت منحى تنازليا، حيث تراجعت من 3.5 في المائة في 2008 إلى 2.5 في المائة في 2018 (منظمة التجارة العالمية، 2019)، وهي أدنى نسبة سُجلت مقارنة مع باقي المناطق، بينما لم ينخفض حجم الصادرات. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت حصة القارة الآسيوية من الصادرات العالمية من السلع بـ 6 نقاط مئوية، حيث انتقلت من 28 في المائة في 2008 إلى 34 في المائة في 2018. وتوجَّه صادرات القارة بشكل رئيسي نحو الأسواق الأوروبية (151 مليار أورو[5])، والصين (54 مليار دولار أمريكي[6]) والهند (37 مليار دولار أمريكي[7]).

ضعف تدفق الاستثمارات نحو القارة الإفريقية

تستقطب إفريقيا حصة محدودة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، أي ما يعادل في المتوسط 4 في المائة من التدفقات الواردة و1 في المائة فقط من التدفقات الخارجية. وتعد آسيا أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة الصين، باستثمارات تقارب قيمتها 139 مليار دولار أمريكي.

الشكل رقم 2: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق بملايير الدولارات الأمريكية

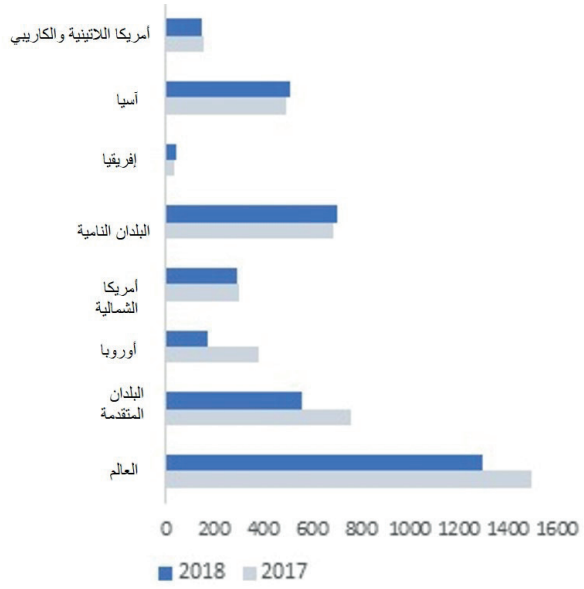

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2019.

5 – المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat)، 2019.

6 – المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2019.

7 – المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2019.

ورغم ذلك، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو إفريقيا بنسبة 11 في المائة في 2018، مقارنة بسنة 2016، لتصل إلى 46 مليار دولار أمريكي. أما على الصعيد العالمي، فقد شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة منحى تنازليا منذ 2016، حيث تراجع بنسبة 13 في المائة في 2018 ليستقر عند مبلغ 1.300 مليار دولار أمريكي (الأونكتاد، 2019).

ويعرف المشهد الاستثماري تغيرات عدة إثر بروز مجموعة من البلدان الصاعدة (الصين والهند وتركيا) وبعض البلدان الإفريقية كالمغرب وجنوب إفريقيا، والتي بدأت تفرض نفسها بشكل تدريجي كمَصْدر مهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الإفريقية، في حين أن المصادر التقليدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنها بلدان أوروبا، تشهد تراجعاً. ولعل هذا الوضع يرتبط من بين أمور أخرى بقدرة البلدان الصاعدة على التدخل بفضل امتلاكها لوسائل هامة ولتكنولوجيا أقل تكلفة وأكثر قابلية للتكيف.

ارتفاع نسبة المديونية واعتماد معايير مشددة في تقييم المخاطر السيادية

يسجل الدَّين العمومي للبلدان الإفريقية ارتفاعا قويا منذ عشر سنوات. ففي 2018، بلغت المديونية 1330 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 58 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للقارة، مقابل 35 في المائة في 2008 (البنك الإفريقي للتنمية، 2020). ويطرح الدين العمومي للبلدان الإفريقية العديد من الإشكاليات، لاسيما ما يتعلق بالإشراف البنكي وتقييم المخاطر.

ويُعدُّ تقييم المخاطر السيادية من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف أحد العوامل التي تساهم في ارتفاع كلفة الاقتراض. ففي غياب آلية إقليمية إفريقية لتقييم المخاطر، تستعين العديد من البنوك الدولية بتصنيف المخاطر الذي حددته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفق شروط جد صارمة، تطبيقاً لتوجيهات هيئات التقنين الوطنية. ومع ذلك، فإن هيئات التقنين هذه مخولة[8] بممارسة سلطتها التقديرية وتحديد حجم مخاطر أقل.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم مراعاة بعض الخصوصيات التي تتسم بها البلدان الإفريقية في عملية التحليل الماكرو اقتصادي لتقييم المخاطر، لا سيما الصدمات المناخية والأمنية وكذا الحاجيات المتعلقة بالتنمية، يجعل كلفة الاقتراض مرتفعة وتفرض العديد من الإكراهات.

وتثير المديونية الخارجية للبلدان الإفريقية أيضاً مسألة حكامتها بسبب عدم نشر المعطيات الخاصة بحجم مديونية المؤسسات العمومية في بعض الحالات، وهي ممارسة تُعرف باسم المديونية المستترة[9].

كما تثير أيضاً مسألة المديونية تجاه الصين، التي تستأثر بـ 20 في المائة[10] من ديون البلدان الإفريقية في 2018، أي ما يعادل حوالي 132 مليار دولار أمريكي منذ 2000. وتمنح الصين قروضاً وفق شروط مخففة[11]، لكن مقابل ولوج شركاتها أو مؤسساتها إلى المشاريع الاستثمارية[12].

8 – إحالة على معالجة المخاطر السيادية في إطار اتفاقيات بازل، bis.org/publ/qtrpdf/r___qt1312v.htm

9 – أحجمت بعض البلدان، كالكونغو وموزمبيق، عن الإفصاح عن التسبيقات المتعلقة بإنتاج البترول أو المعادن الممنوحة من قبل المقاولات الخاصة.

10 - Jubilee Debt Campaign britannique

11 – تتسم شروط الاستفادة من الديون بكونها أقل صرامة. ومع ذلك، تعتبر أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل الصين أعلى مقارنة بالجهات المانحة المتعددة الأطراف، مع تحديد فترات سداد أقصر مما يزيد من ثقل الأعباء المالية.

12 – يقدر الدين الخارجي المستحق للصين على كل من كينيا والكاميرون على التوالي بـ 55 و70 في المائة.

كما أن هذه القروض تكون مشروطة في بعض الحالات بمنح رخص امتياز في قطاعي البترول والمعادن، لتعويض عجز بعض البلدان عن سداد الديون[13].

ويترتب عن ارتفاع الدين العمومي للبلدان الإفريقية، بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بمنح القروض، تراجعٌ في معظم الحالات للموارد المرصودة لقطاعي الصحة والتعليم، وتباطؤ مشاريع الاندماج الإقليمي، وضعف تنافسية البنيات التحتية بسبب ارتفاع كلفة إنجازها.

ضعف التصنيع

لا يزال المستوى الحالي للتصنيع في البلدان الإفريقية متواضعاً ويفتقد إلى التنافسية الكافية، كما يهيمن عليه قطاع الصناعة التحويلية، الذي يمثل 11 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للقارة. ولا يحظى قطاع التصنيع بالدعم الكافي من قبل القطاعات الواعدة في مجال النمو والمحدِثة لفرص الشغل، من قبيل الصناعة الفلاحية والطاقة والتكنولوجيا والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

والحال أن موضوع الحاجة إلى تصنيع القارة الإفريقية مندرج في استراتيجيات التنمية في إفريقيا. ويتعلق الأمر ببرامج عمل البنك الإفريقي للتنمية (الأولويات الخمس)، واستراتيجية الاتحاد الإفريقي لتعزيز التحول الاقتصادي الشامل للجميع، وأهداف التنمية المستدامة، وإعلان الأمم المتحدة لعقد التنمية الصناعية الثالث لإفريقيا (2016-2025).

ولا تزال هناك العديد من العقبات التي تحول دون تطوير صناعة ذات قيمة مضافة عالية بإفريقيا. وتهم هذه العقبات التأخر المسجل في مجال الرقمنة وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة وتدني جودة البنيات التحتية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات. وعلى سبيل المثال، لا تزال البنيات التحتية التي تعتمد التكنولوجيا الآلية محدودة ومركَّزة في بعض بلدان شمال إفريقيا، خاصة في المغرب وتونس، وكذا في مصر وجنوب إفريقيا.

شراكة متنوعة لكنها غير متوازنة بالقدر الكافي

عملت بلدان القارة الإفريقية منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي على توسيع نطاق شراكاتها وتحسين جاذبيتها على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي تجاه البلدان الصاعدة: الصين والهند وروسيا وتركيا والبرازيل وماليزيا وإندونيسيا وبلدان الخليج.

وتشهد هذه العلاقات تحولاً هاماً، حيث بدأت الروابط الاقتصادية تتعزز مع الصين، التي أضحت أول شريك تجاري للقارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، بلغ حجم المبادلات التجارية الصينية مع إفريقيا 204 مليار دولار أمريكي في 2018[14]، بينما بلغت استثمارات هذا البلد بالقارة حوالي 36 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 39 في المائة من إجمالي الاستثمارات المنجزة في إفريقيا. وتبقى الاستثمارات الصينية الموجهة إلى البنيات التحتية في القارة الإفريقية استثمارات هامة، لا سيما في مجالي الطاقة والنقل، حيث تمثل نسبة 25 في المائة من مجموع التمويلات الموجهة لإفريقيا في هذين المجالين.

13 – استخدِمت هذه التقنية المعروفة باسم «التمويل الأنغولي»، في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، كأنغولا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتيح هذه التقنية تقديم ضمانات على القروض من خلال المنتجات التي يذر تصديرها العملة الأجنبية.

14 – المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2019.

ويظل الاتحاد الأوروبي، باعتباره كتلة اقتصادية، الشريك الاقتصادي والجهة المانحة الرئيسية للقارة الإفريقية. ويهيمن على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي كل ما يتعلق بالمفاوضات التي تهم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والقضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية (التعليم والشباب) والأمن والهجرة.

ويكشف تحليل استراتيجيات الشركاء الرئيسيين لإفريقيا عن نجاعة المقاربات التي ترتكز على استراتيجية واضحة المعالم تدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية وتكفل مشاركة ممثلي القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني. كما تقوم هذه الاستراتيجيات على فعالية آليات التتبع (منتديات، قمم، وغير ذلك) ودعم القطاع الخاص الوطني من أجل تشجيع الاستثمار.

وضعية اجتماعية لا تزال تتسم بانتشار مظاهر الفقر والتفاوتات

على الرغم من التقدم المحرز إلى الآن في مجالي النهوض بالتعليم[15] والتقليص من وطأة الفقر، لا تزال هناك العديد من الإكراهات الكبرى. ويقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بـ 390 مليون نسمة، بينما يقدر عدد من يعيشون الفقر متعدد الأبعاد بـ 544 مليون شخص، أي ما يمثل 54 في المائة من ساكنة القارة الإفريقية (البنك الإفريقي للتنمية، 2019).

كما أن المنظومات الصحية هشة للغاية وتفتقر للموارد والبنيات الكافية[16] (عدد الأطباء، عدد الأسِرَّة في المستشفيات، حجم التجهيز). وعلاوة على ذلك، تتعرض هذه المنظومات لضغط شديد خلال فترات تفشي الأوبئة (إيبولا، كوفيد-19).

وإجمالاً، لا تزال القارة الإفريقية مسرحا لتفاوتات كبرى، لاسيما على مستوى الدخل والولوج إلى الخدمات العمومية. كما أن سوق الشغل تتسم بارتفاع حصة القطاع غير المنظم، المقدرة بنحو 53 في المائة من إجمالي الأنشطة غير الفلاحية، وتدني مستوى نمو التشغيل الذي يستقر عند حوالي 0.2 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلاثة أرباع مناصب الشغل المحدثة في القطاع غير المنظم تشغلها نساء.

توسع عمراني قوي

يعرف التوسع العمراني تطورا هاما، حيث يسجل وتيرة نمو سنوية تتراوح بين 6 و8 في المائة[17]. ويشكل هذا التطور رافعة لتحقيق التحول المنشود بفضل الإمكانيات التي يتيحها لتحقيق الرخاء والرفاهية على المستوى المحلي وكذا فرص التطوير التي يتيحها في مجالات البناء والأشغال العمومية والاتصالات والخدمات، وغيرها.

15 – أكدت أشغال المؤتمر الدولي لتمويل الشراكة العالمية من أجل التعليم في 2018 أن إفريقيا جنوب الصحراء هي إحدى مناطق العالم التي تنفق فيها الحكومات أكبر حصة من ميزانيتها على منظومتها التربوية، باستثناء ليبيريا وجنوب السودان اللتين أنفقتا أقل من 10 في المائة من ميزانيتهما على قطاع التعليم.

16 – يشير البنك الدولي إلى متوسط يبلغ 2.2 طبيب لكل 10.000 نسمة في إفريقيا جنوب الصحراء، مقابل 35 في الاتحاد الأوروبي.

17 – منظمة الأمم المتحدة، 2017.

ومع ذلك، فإن المزايا الاقتصادية والاجتماعية لهذا التوسع العمراني تبقى محدودة بسبب ضعف التخطيط وقلة الاستثمارات في البنيات التحتية الحضرية. وغالبا ما يترتب عن هذه الوضعية غلاء أسعار السكن الذي يتطلب كلفة إضافية تبلغ في المتوسط 55 في المائة[18] بالنسبة لساكنة القارة الإفريقية مقارنة بالبلدان النامية في المناطق الأخرى من العالم. كما تنجم عن هذه الوضعية إكراهات تتعلق بالحركية وتدبير الخدمات العمومية (التطهير، الماء الصالح للشرب، السكن الاجتماعي، وغير ذلك).

18 – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (2018، UNECA).

2. الاندماج الإقليمي في إفريقيا: أي رهانات؟

اعتمدت البلدان الإفريقية الاندماج الاقتصادي الإقليمي هدفاً رئيسياً لاستراتيجياتها التنموية، بما يمكنها من تعزيز وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجاوز العزلة التي تعاني منها اقتصاداتها. وحسب البنك الإفريقي للتنمية[19]، يعد تعزيز الاندماج الإقليمي في القارة الإفريقية أمراً لا محيد عنه من أجل خلق أسواق واسعة ومستقطبة للاستثمار وللأنشطة التجارية، وهما عنصران أساسيان لإرساء نمو مستدام وإحداث فرص الشغل وضمان الانتقال نحو نمو مُدمِج.

في السياق الإفريقي، يعد الاندماج الإقليمي أولوية تنموية. وقد تم تكريس مبدأ الاندماج في معاهدة أبوجا[20]، وأجندة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063. ويهدف هذا المسلسل إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية، وفق مقاربة متدرجة من ستِّ مراحل تمتد على مدى 34 سنة. وتتمثل الغاية من إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية في تحويل الاقتصادات الإفريقية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، يقوم على العمل بعملة موحدة، وضمان حرية تنقل الرساميل والأشخاص. ويرتكز إنشاء هذه المجموعة الاقتصادية على ترصيد ما حققته المجموعات الاقتصادية الإقليمية، التي تعتبر الركائز الأساسية لمسلسل الاندماج الإفريقي.

وقد تم تحقيق خطوات مهمة في مجال الاندماج في القارة الإفريقية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإنشاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، وحرية التنقل داخل بعض هذه المجموعات، والتوقيع على إنشاء منطقة للتجارة الحرة ثلاثية الأطراف[21] (السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (COMESA)، وتجمع بلدان شرق إفريقيا (CAE)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC))، ثم، مؤخراً، دخول الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) حيز التنفيذ.

ويبعث إحداث منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية آمالا عريضة في مجالات خلق فرص الشغل والتقليص من معدلات الفقر وتحقيق الرفاه والازدهار في القارة. ووفق تقديرات البنك الإفريقي للتنمية[22]، فمن المتوقع أن تؤدي إزالة الحواجز الجمركية بين جميع البلدان الإفريقية إلى زيادة بنسبة 52.3 في المائة (أي ما يعادل 34.6 مليار دولار أمريكي) في المبادلات التجارية بين البلدان الإفريقية في 2022، ارتكازاً على معطيات 2012 كسنة مرجعية.

ورغم ذلك، تظل النتائج المحققة في مجال الاندماج الإقليمي الإفريقي متباينة. إذ لا يزال الاندماج في مجال التجارة، والذي يقوم على ضمان حريةٍ أكثرَ لتداول المنتجات على مستوى منطقة معينة، يسجل درجة متواضعة لا تتعدى 0.382 على 1[23]، أما البنيات التحتية الإقليمية، التي تهدف إلى تأمين الربط بين البلدان، فتسجل درجة 0.22 على 1، وهو ما يبقى دون الإمكانات الحقيقية الموجودة.

19 – البنك الإفريقي للتنمية، 2012.

20 – تشكل معاهدة أبوجا، التي تم اعتمادها سنة 1991، الإطار المرجعي للاندماج القاري. كما اعتمدت فكرة إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية بحلول العام 2027.

21 – تضم منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف 26 دولة تنتمي إلى ثلاث مجموعات اقتصادية إقليمية بمجموع ساكنة يصل إلى 527 مليون نسمة.

22 – وثيقة نشرها الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2017.

23 – يتم احتساب الدرجات على مقياس من 0 (انعدام الاندماج) إلى 1 (الاندماج التام). المصدر: مؤشر الاندماج الإقليمي في إفريقيا. نسخة 2019. الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

فعلى سبيل المثال، فإن مستوى التجارة بين البلدان الإفريقية، الذي يتراوح معدله بين 15 و18 في المائة حسب المصدر الذي تمت الاستعانة به [24]، يظل منخفضاً نسبياً مقارنة بمناطق أخرى من العالم، مثل أوروبا (67٪) أو آسيا (61٪) أو أمريكا الشمالية (50٪).

الشكل رقم 3: حصة التجارة البينية القارية

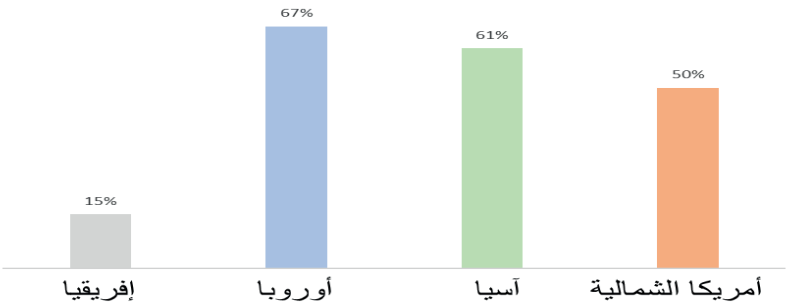

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2018.

وتساهم عوامل متعددة في ضعف المبادلات التجارية بين البلدان الإفريقية، حيث ترتبط بشكل أساسي بضعف درجة تكامل بنيات الإنتاج، واستمرار الحواجز الجمركية، وتكلفة النقل، وجودة البنيات التحتية، وكذا بضعف مستوى التصنيع. كما أن ضعف مستوى تطبيق الاتفاقات المبرمة في إطار تجمعات الاندماج الاقتصادي يحد من المبادلات التجارية بين بلدان القارة الإفريقية.

أما الاندماج المالي والماكرو اقتصادي، المتمثل في تيسير حرية حركة الرساميل بين البلدان الإفريقية، فيعرف مستوى اندماج متوسط على صعيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مسجلاً درجة تبلغ 0.399 على 1. وتحول دون هذا الاندماج جملة من الإكراهات تهمُّ كلفة التحويلات المالية وضعف التنسيق على مستوى السياسات الاقتصادية ومسألة قابلية تحويل العملات الوطنية.

وبخصوص الاندماج الإنتاجي، الذي يهدف إلى تحسين التنافسية الإقليمية وخلق قاعدة اقتصادية أكثر قدرة على مقاومة الصدمات وأكثر تنوعاً، فيبقى محدوداً للغاية، إذ يسجل درجة تبلغ 0.201 على 1. ويعد تدني مستوى التصنيع وضعف ملاءمة السياسات القطاعية (الصناعة الفلاحية والصناعة الاستخراجية وتثمين المعادن والمنتجات الصيدلانية والسلع الاستهلاكية والسيارات والنسيج وغير ذلك) وضعف الكفاءات العائق الرئيسي الذي يواجهه الاندماج الإنتاجي.

كما يعد قطاع التعليم واحداً من المجالات التي لا تزال تسجل ضعفا في الاندماج داخل القارة الإفريقية. وعلى الرغم من وجود العديد من المعاهدات على مستوى القارة بشأن ملاءمة منظومات التكوين (اتفاقية أروشا[25]، استراتيجية التعليم القارية لإفريقيا التي وضعها الاتحاد الإفريقي [26]، وغيرها)، فليس ثمة آلية

24 – وفقًا للمنهجية المعتمدة، يُقدر هذا الرقم بـ 17 في المائة بالنسبة إلى البنك الإفريقي للتنمية، و15 في المائة وفقًا للأونكتاد، و18 في المائة بالنسبة إلى كونسورتيوم البنيات التحتية في إفريقيا (ICA).

25 – تشكل هذه الاتفاقية لبنة أساسية للاستراتيجيات الإقليمية التي تهدف إلى الاعتراف بالدراسات والشهادات والدبلومات والدرجات وغيرها من المؤهلات في التعليم العالي في دول إفريقيا. وهي تهم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، غير أن 14 دولة إفريقية فقط وقعت عليها، بينما لم تصادق أي منها بعد على الاتفاقية.

26 – استراتيجية التعليم القارية لإفريقيا (2016-2025).

إقليمية تسمح بالاعتراف المتبادل بالكفايات والدبلومات والتجارب المهنية المكتسبة في بلدان القارة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم احتساب الدبلومات على الصعيد الإقليمي يشكل عقبة رئيسية أمام حركية الطلبة وتنقلهم. كما أنه يشكل عائقاً أمام تطوير تكوين قائم على التميز على المستوى الإقليمي ومعترف به وكذا أمام تعزيز قيمة الدبلومات المتحصل عليها فيً القارة الإفريقية. ولا يشجع ضعف مستوى الاندماج على تنقل الطلبة الأفارقة داخل القارة. وفي هذا الصدد، تقل حركية الطلبة داخل القارة بأربع مرات عما تسجله القارة الأوروبية، إذ لا تشكل سوى 22 في المائة، مقابل 87 في المائة بالنسبة لأوروبا. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الطلبة الأفارقة يسجلون أعلى نسبة حركية خارج القارة الأصلية في العالم.

وأخيراً، لا يزال تنقل الأشخاص بين البلدان الإفريقية محدودا جرَّاء انتهاج سياسات تقييدية في مجال منح التأشيرات، وذلك حتى داخل المجموعة الاقتصادية الإقليمية نفسها، كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC). وإلى حدود دجنبر 2018، تتيح 11 دولة إفريقية فقط إمكانية دخول أراضيها دون تأشيرة أو عن طريق تسليم التأشيرة عند الوصول بالنسبة لمواطني البلدان الإفريقية.

وإجمالاً، لا يزال مسار بناء هذا الاندماج الإقليمي غير مكتمل، حيث يواجه العديد من الإكراهات، منها تداخل التجمعات الإقليمية، والطابع المشتت نوعاً ما للفضاءات الإقليمية، وضعف مستويات الالتقائية الماكرو اقتصادية وتواصل المخاطر التي تتهدد السلام والأمن.

3.العلاقات بين المغرب وبقية البلدان الإفريقية: شراكة ينبغي تعزيزها

اتفاقيات ينبغي تقييمها

حسب المذكرة التي أعدتها وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في 19 أكتوبر 2019، فإن الإطار القانوني المنظم للتعاون بين المغرب وبقية البلدان الإفريقية يرتكز على عدة أنواع من الاتفاقيات:

- الاتفاقيات التقليدية، من قبيل تلك القائمة على شرط الدولة الأولى بالرعاية (NPF)، حيث أبرم المغرب في هذا الإطار 13 اتفاقية مع بلدان منطقتي غرب ووسط إفريقيا. ولا يمنح هذا الصنف من الاتفاقيات امتيازات معينة، سوى ما يتعلق بتطبيق قواعد القانون العام على مستوى المبادلات التجارية.
- الاتفاقيات التجارية والمتعلقة بالتعريفات الجمركية المبرمة مع البلدان الإفريقية (السنغال، غينيا، تشاد، كوت ديفوار). وتمنح هذه الاتفاقيات إعفاءات جمركية تهم بعض المنتجات. وحاليا، لم يتم تفعيل سوى الاتفاقية الموقعة مع غينيا.
- المبادرة التي تم اتخذها لفائدة البلدان الإفريقية 33 الأقل نمواً. وتتيح هذه المبادرة التي اتخذها المغرب من جانب واحد في 2001 لهذه البلدان تصدير عدد من المنتجات نحو المغرب مع إعفائها من الرسوم الجمركية.
- مذكرات تفاهم أُحدثت بموجبها لجان مشتركة تجارية مع كل من تشاد وإثيوبيا وغانا بين سنتي 2015 و2017. وتمنح هذه المذكرات إطاراً للتشاور من أجل تعزيز المبادلات التجارية، من خلال اللجان المشتركة التي تعقد اجتماعات منتظمة.
- الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع في مارس 2018 في كيغالي (رواندا) والذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2019. وقد بلغ مسلسل تصديق المغرب على هذا الاتفاق مراحله النهائية[27].

وفضلا عن هذه الاتفاقيات التي وردت في مذكرة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- الاتفاقيات المتعلقة بالنهوض بالاستثمارات وحمايتها وكذا الاتفاقيات المرتبطة بعدم الازدواج الضريبي، المبرمة مع عدد من البلدان الإفريقية.
- اتفاقية أكادير التي تم بموجبها إنشاء منطقة للتبادل الحر بين 7 بلدان عربية، منها 3 بلدان إفريقية (المغرب وتونس ومصر).

27 – الظهير الشريف رقم 1.19.86 الصادر في 28 شوال 1440 (2 يوليو 2019) بتنفيذ القانون رقم 11.19 الموافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- الاتفاقيات، البالغ عددها حوالي ألف اتفاقية، التي تم توقيعها بمناسبة الجولات التي قام بها جلالة الملك إلى بلدان القارة الإفريقية. وقد مكنت هذه الاتفاقيات من وضع مشاريع ملموسة للتعاون تنخرط فيها مؤسسات عمومية وفاعلون خواص ومنظمات المجتمع المدني سواء من المغرب أو من جانب الشركاء الأفارقة.

وعلاوة على ذلك، هناك مشاريع اتفاقيات أو اتفاقيات لم يتم تفعيلها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:

- الاتفاق التجاري والاستثماري الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في 2002 بين المغرب والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، والذي لم يتم حتى الآن التوقيع عليه في صيغته النهائية.
- مشروع اتفاق التبادل الحر بين المغرب والكاميرون.
- الطلب الذي تقدم به المغرب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (CEDEAO)، الذي لا يزال قيد الدراسة من لدن الهيئات المختصة في هذا التجمع الإقليمي.

وقد أبرم المغرب، منذ استقلاله، عدداً من اتفاقيات التعاون الثنائي في المجالين السياسي والثقافي (120 اتفاقية)[28] مع العديد من البلدان الإفريقية في منطقتي غرب القارة ووسطها. وبعد إنشاء الوكالة المغربية للتعاون الدولي في 1986، أصبح مجال تكوين الأطر يحظى بالأولوية (150 اتفاقية).

ومنذ سنوات 2000، اعتمد المغرب مقاربة جديدة للتعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (400 اتفاقية مع أزيد من 40 دولة). وتشمل هذه المقاربة، التي تضع المجال الاقتصادي في صلب الشراكة مع البلدان الإفريقية، الجوانب الاجتماعية والبيئية بما يحقق رفاه المواطن الإفريقي. كما ترتكز هذه المقاربة على القيم الإفريقية المتأصلة، كالتضامن والتكافل، وتهدف إلى تنمية التجارة الخارجية والاستثمار داخل القارة الإفريقية، من خلال انضمام المغرب إلى التجمعات الإقليمية الإفريقية (تجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)).

وبعد ذلك، جرى تتويج مسار إرساء إطار تنظيمي موات لتعزيز التجارة والمبادلات مع البلدان الإفريقية بتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية (اتفاقيات تقليدية قائمة على شرط الدولة الأولى بالرعاية (NPF)[29]، واتفاقيات تجارية ومتعلقة بالتعريفات الجمركية (CTC)[30]، واتفاقيات إقليمية، واتفاقيات التجارة الحرة (ALE).

28 - IRES, rapport général sur les relations Maroc-Afrique : les voies d'une stratégie globale et rénovée, Programme d'études « Compétitivité globale et positionnement du Maroc dans le système mondialisé », Novembre 2012.

29 – يقوم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Nation la Plus Favorisée (NPF)) على فكرة مفادها أن الدول يجب أن تعامل جميع شركائها التجاريين على قدم المساواة: ويشكل هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من قواعد منظمة التجارة العالمية (المادة الأولى، الباب الأول، منظمة التجارة العالمية).

30 – معطيات مستقاة من الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف: www.oc.gov.ma.

الشكل رقم 4: طبيعة الاتفاقيات التي وقع عليها المغرب مع بقية البلدان الإفريقية

اتفاقيات ثنائية

- 13 اتفاقية تجارية ثنائية (الدولة الأولى بالرعاية (NPF))
- 4 اتفاقيات تجارية متعلقة بالتعريفات الجمركية (CTC)
- 3 مذكرات تفاهم: لجنة مشتركة تجارية
- مبادرة 33 من البلدان الأقل تقدما (PMA)
- اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار (APPI) * واتفاقيات عدم الازدواج الضريبي (CNDI) *
- قرابة 1000 اتفاقية (بما فيها تلك التي تهم القطاع الخاص)

اتفاقيات إقليمية

1. عضو في اتحاد المغرب العربي
2. عضو في تجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD)
3. اتفاقية أكادير

المشاريع

1. الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)
2. المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (CEMAC)
3. المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو)
4. اتفاقية للتبادل الحر مع الكاميرون
5. Accord de libre–échange (ALE) avec le Cameroun
6. ALE Camerou

وينبغي التأكيد على أن إعمال اتفاقيات التعاون المبرمة بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية لا يزال يواجه العديد من العقبات، ترتبط بالمشاكل السياسية وبالاستقرار في بعض البلدان الإفريقية. ويواجه الفاعلون الاقتصاديون أحيانا صعوبات على مستوى الولوج إلى المعلومة الاقتصادية الناجعة والمواكبة اللازمة.

مبادلات تجارية مع بلدان القارة تحتاج إلى التطوير

ارتفع حجم المبادلات التجارية بين المغرب وباقي بلدان إفريقيا بنسبة 20 في المائة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بزيادة بلغت 14.458 مليار درهم[31]. وقد بلغت قيمة هذه المبادلات حوالي 40.5 مليار درهم سنة 2018.

الشكل رقم 5: تطور المبادلات التجارية بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية بملايير الدراهم

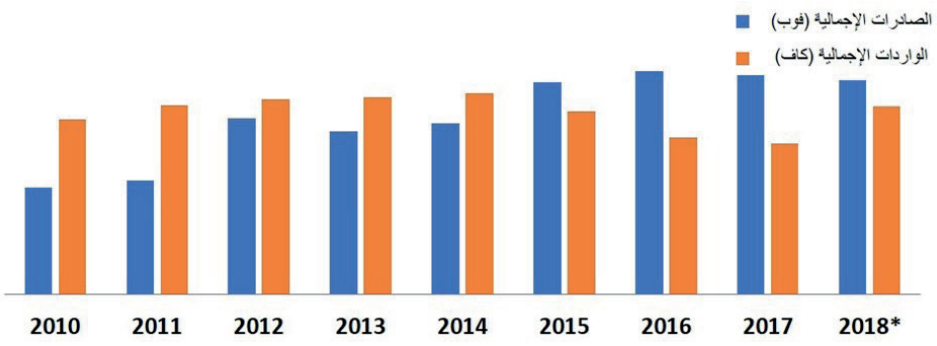

المصدر: مكتب الصرف، 2019

31 – معطيات مستقاة من الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف: www.oc.gov.ma

ولا تـزال بنيـة المبـادلات التجاريـة الخارجيـة للمغـرب مـع شـركائه الأفارقـة تتركـز علـى عـدد محـدود مـن المنتجـات. فقـد همَّـت الصـادرات فـي 2018 بالأسـاس الأسـمدة والأسـماك المعلبـة والأسـماك الطريـة والمنتجـات الغذائيـة والسـيارات السـياحية والأسـلاك والكابـلات الكهربائيـة.

أمـا واردات المغـرب مـن البلـدان الإفريقيـة (شـمال إفريقيـا بالأسـاس)، فتتشـكل أساسـاً مـن غـاز البتـرول وغيـره مـن الهيدروكاربـورات، ومنتجـات غذائيـة (التمـور)، وزيـوت البتـرول والزيـوت المُلينـة.

استثمارات مهمة في القطاع البنكي

ارتفـع حجـم اسـتثمارات المغـرب فـي بلـدان القـارة الإفريقيـة بشـكل كبيـر، حيـث بلغـت قيمتهـا 37 مليـار درهـم[32] بيـن سـنتي 2013 و2017، وهـو مـا يمثـل 40 فـي المائـة مـن إجمالـي الاسـتثمارات المباشـرة للمملكـة فـي الخـارج. والجديـر بالذكـر أن نصـف التدفقـات الخارجـة مـن الاسـتثمارات الخارجيـة المباشـرة للمغـرب تهـم بشـكل رئيسـي القطاعـات ذات القيمـة المضافـة العاليـة (الأبنـاك والاتصـالات والتأمينـات).

وقـد تطـورت حصـة الاسـتثمارات فـي القطـاع البنكـي بشـكل كبيـر، حيـث انتقلـت مـن 32 فـي المائـة فـي 2010 إلـى 73 فـي المائـة فـي 2017. أمـا بالنسـبة لقطاعـي الاتصـالات والتأمينـات، فقـد سـجلت منحـى تنازليـا، حيـث تراجعـت بشـكل حـاد علـى التوالـي مـن 42 و19 فـي المائـة فـي 2010 إلـى 8 و6 فـي المائـة فـي 2017.

الشكل رقم 6: توزيع الاستثمارات حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

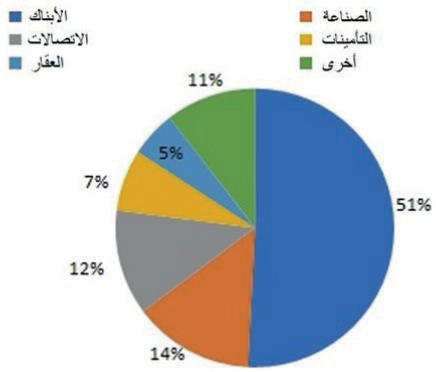

المصدر: مكتب الصرف، 2018

معيقات اندماج المغرب في اقتصاد القارة الإفريقية

انطلاقـاً مـن تحليـل مقـارن لمسـتوى تموقـع مختلـف البلـدان داخـل القـارة الإفريقيـة علـى مـدى العقديـن الماضييـن، يتبيـن أن البلـدان التـي حققـت تطـوراً ملموسـاً فـي اندماجهـا هـي تلـك التـي تمتلـك المـوارد الماليـة والرأسـمال البشـري والتكنولوجيـا.

32 – معطيات مستقاة من الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف: www.oc.gov.ma

وبالنسبة للمغرب، فإن العقبات التي تعيق تحسين مستوى اندماجه الاقتصادي داخل القارة، بعض منها يتعلق بالمغرب، بينما يرتبط بعضها الآخر بالقارة الإفريقية نفسها. ويمكن إيجاز هذه العقبات في ما يلي:

1. غياب مقاربة مندمجة؛ حيث يتسم الإطار المؤسساتي المعني بتنظيم التعاون الإفريقي بتعدد المتدخلين، وضعف الموارد البشرية والمالية، وصعوبات على مستوى التنسيق بين مختلف المكونات.
2. ضعف اندماج المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها المغرب. وفي هذا الصدد، يصطدم مسلسل الاندماج الإقليمي للمغرب في تجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD) بتركيبته غير المتجانسة، إذ يضم بلداناً تنتمي إلى مجموعات اقتصادية إقليمية مختلفة، بينما لم يسجل مسلسل الاندماج الاقتصادي في إطار اتحاد المغرب العربي تقدما ملموسا منذ إنشاء هذا الاتحاد في سنة 1989، ويعيش وضعية جمود، وذلك نتيجة عدة عوائق، بدءاً بالحدود البرية المغلقة بين الجزائر والمغرب.
3. اتفاقيات تجارية لا تتناول موضوع التبادل الحر. كما أن التدابير غير الجمركية وتعدد الأنظمة الضريبية بين الدول تساهم في زيادة تكاليف المعاملات المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
4. النطاق الضيق للمنطقة المستهدفة. وتتمركز المبادلات التجارية في منطقة غرب القارة (58 في المائة)، تليها منطقة شرق إفريقيا (15.5في المائة).
5. عرض تجاري غير متنوع بالقدر الكافي، حيث تهم المبادلات التجارية عدداً محدوداً من المنتجات الضعيفة التصنيع.
6. دبلوماسية اقتصادية لا تتوفر أحياناً على الموارد وأدوات العمل الكافية لتتبع الاتفاقيات ومشاريع الاستثمار.
7. آليات لدعم الصادرات غير كافية وغير ملائمة أحيانا لخصوصية المجال الإفريقي[33]. فحسب العديد من الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، فإن بعض الآليات المعتمدة من قبل السلطات العمومية لدعم الصادرات يجهلها هؤلاء الفاعلون أو أن الاستفادة منها تتسم بتعقيدات إدارية على مستوى المساطر.
8. ضعف اندماج النقل البحري والبري (غياب شركة بحرية وطنية وإقليمية، ضعف تنافسية تكاليف النقل).

33 – حسب ما تم استقاؤه من جلسات الإنصات التي نظمت مع العديد من الفاعلين الاقتصاديين.

4. التوصيات

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أولاً بتطوير استراتيجية مندمجة خاصة باندماج المغرب في إفريقيا، تجعل من مبدأ التنمية المشتركة منهجية عمل لها، وتكون غايتها بناء شراكة تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة في مجال التنمية الاقتصادية، وتشجيع انبثاق نخبة إفريقية تم تكوينها في إفريقيا، وتعزيز التضامن، وتقاسم المعارف والمهارات، وتحسين رفاه الساكنة.

ثانيا، ينبغي جعل موضوع الاندماج الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية ضمن الأولويات الوطنية، عبر اقتراح آليات لمواكبة تنفيذ مشاريع التنمية المشتركة.

1.4 نحو بناء اندماج يرتسي على التنمية المشتركة

1.1.4. الهدف

تهدف المقاربة الموصى باعتمادها من أجل تحسين الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا إلى إضفاء طابع شامل ومتجانس ودامج وبراغماتي على مسلسل الاندماج، من خلال: (1) إدماج جميع الأبعاد ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وكذا مجموع الفاعلين (القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني ومراكز البحث)؛ و(2) ضمان الالتقائية والتكامل مع الاستراتيجيات القطاعية التي وضعها المغرب وكذا مع الشراكات القائمة؛ و(3) الاندماج في خارطة طريق أبوجا وكذا خطة التنمية المستدامة لسنة 2030؛ و(4) الدعوة إلى تعزيز التضامن بين البلدان الإفريقية؛ و(5) إبراز أهمية الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية.

ومن شأن مقاربة التنمية المشتركة السالفة الذكر أن تمكن المغرب وشركاءه من البلدان الإفريقية من رفع التحديات المشتركة في ما يتصل بخلق فرص الشغل اللائق، وتحسين منظومات التربية والتعليم والصحة، وتعبئة الكفاءات المحلية، وتقليص التفاوتات، والنهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية. كما أن هذه المقاربة تشكل أساساً لتطوير آليات تمويل مبتكرة، وتشجيع الاستثمار في ميدان الابتكار، وتعزيز التضامن، ودعم السياسات الإقليمية المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

2.1.4. المبادئ

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه من الضروري تبني مقاربة مندمجة تقوم على أربع ركائز رئيسية ألا وهي: (1) التنمية الاقتصادية المستدامة؛ (2) تحسين ظروف عيش الساكنة؛ (3) الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ (4) تحسين حكامة مسلسل الاندماج.

1. التنمية الاقتصادية المستدامة

ينبغي تعزيز المبادرات الإقليمية التي تسهم في وضع المواطن الإفريقي والابتكار والبيئة في صلب النموذج التنموي لاندماج المغرب في القارة الإفريقية. وتقوم هذه الركيزة على أولويتين اثنتين: إحداث سلاسل قيمة إقليمية وتعزيز الريادة المسؤولة والمنتجة للمغرب:

- بناء شراكة للقرب

يهم هذا المبدأ استثمار الإمكانات الموجودة والاستفادة من أوجه التكامل في ما يتصل باستغلال وتثمين الموارد المحلية والمعارف والمهارات والتكنولوجيات وخدمات اللوجستيك، مع الاعتماد على المبادرات الجاري إطلاقها على الصعيد الإقليمي والقاري، لا سيما مبادرة إحداث منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والمشاريع التي ينفذها المغرب في مجال الطاقة والتمويل.

ومن أجل الاستثمار الأمثل لأوجه التكامل هذه، ينبغي اعتماد استراتيجيات واضحة للاستثمار والإنتاج المشتركيْن، وذلك بغية النهوض ببعض القطاعات في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية[34] والبحث عن أسواق جديدة بقارات أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنصب جهود التكامل على تحقيق أهداف على المدى الطويل في مجال التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية ذات الوقع الاجتماعي القوي، من حيث الارتقاء بالمهارات وخلق فرص شغل جيدة لفائدة الشباب. وينبغي أن ترتكز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمغرب على هذا المبدأ وأن تتوجه نحو القطاعات الرئيسية للتنمية بالنسبة للمغرب وشركائه، لا سيما في مجال الطاقة والبنيات التحتية والنقل والتعليم.

وأخيراً، تعتبر مشاركة القطاع الخاص في بلورة الاستراتيجيات ذات الصلة شرطاً لا محيد عنه لتعزيز تنمية المشاريع المشتركة وإشراك القطاع الخاص المحلي.

- تعزيز القطاعات والمبادرات ذات البعد الإفريقي والنهوض بريادة مغربية مسؤولة ومنتجة

يَجمع هذا المبدأ بين تحديد القطاعات ذات التأثير القاري وتبادل التجارب بين المغرب وبقية البلدان الإفريقية. ويتيح الجمع بين هذين البعدين تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: (1) توسيع نطاق الشراكة جغرافياً؛ و(2) جعل القارة تستفيد من التجارب الإفريقية الجيدة؛ و(3) ضمان تعاون جيد مع الهيئات الدولية (مثل هيئات وآليات الأمم المتحدة وغيرها) والإفريقية (أجهزة الاتحاد الإفريقي).

وعلى سبيل المثال، يمكن للمغرب أن يحسن تموقعه من خلال دعم وتطوير مشاريع على المستوى الإقليمي في قطاعات هامة وواعدة من قبيل الاقتصاد الأزرق، والأجندة المناخية والسياسات الطاقية، والأمن الغذائي (مشاريع المجمع الشريف للفوسفاط)، وتدبير الموارد المائية، وحكامة القطاعات الاستخراجية، لا سيما المنتجات المعدنية، وتطوير فروع المنتجات القبلية والبعدية، استرشاداً بما تم في قطاع الفوسفاط المغربي، الذي يمكن نقل تجربته، على غرار قطاع المعادن، إلى قطاع الصناعة الغذائية.

2. تحسين ظروف عيش الساكنة

إن ضمان رفاه الشعوب الإفريقية وازدهارها يجب أن يكون الهدف الأساسي لاستراتيجية الاندماج القاري للمغرب. وينبغي أن ترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية:

- تيسير حركية الأشخاص؛
- ربط البحث والتكوين بالحاجيات التنموية للقارة، من أجل تَملُّك الخبرات اللازمة لمواكبة دينامية اندماج المغرب في القارة الإفريقية بشكل أفضل؛

34 – تعتبر جميع الأنشطة المتعلقة بسلسلة إنتاج سلعة معينة، بدءاً من تصميمها إلى غاية وصولها إلى السوق كمنتج نهائي، جزءًا لا يتجزأ من سلسلة القيمة، بما في ذلك أنشطة التسويق والنقل.

- ربط سياسات الهجرة بالتنمية الاقتصادية، من خلال ضمان الولوج إلى مناصب الشغل في القطاع الخاص والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية؛
- مراعاة ثنائية «البيئة والصحة» في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع، لا سيما في ما يتعلق بجودة الهواء، وتلوث الموارد المائية، وسلامة المحيطات والبحيرات، والحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية الهشة (السواحل، الواحات في منطقة الساحل، والغابات، والمناطق الرطبة، وغير ذلك).

◄ النهوض بالرأسمال البشري

يجب أن يشكل الرأسمال البشري منطلقاً أساسياً في تنفيذ استراتيجية الاندماج المنشود. وينبغي أن ترتكز جهود النهوض بهذا الرأسمال على المحاور التالية:

- الاستعانة بالكفاءات المحلية للمساهمة في نقل المهارات وتقوية الشعور بالانتماء إلى المقاولة؛
- ضمان تكوين الكفاءات الإفريقية داخل القارة الإفريقية وتيسير حركية الطلبة والباحثين والفنانين؛
- إحداث آليات للتمويل لفائدة المقاولين الذاتيين المحليين. وينبغي أن يحظى هذا الإجراء بدعم أكبر من قبل القطاع البنكي المغربي[35] الموجود في البلدان الإفريقية، مع الحرص على أن تكون الشروط المعتمدة في متناول الفاعلين المحليين؛
- تثمين الكفاءات الإفريقية التي تلقت تكوينها في المغرب[36]، من خلال الارتكاز على وجه الخصوص على جمعيات الطلبة الأجانب[37]. وهذا من شأنه أن يساعد على تعزيز إشعاع التكوين في المغرب، وتحسين اندماج الخريجين، ونسج علاقات وثيقة مع بلدانهم الأصلية[38]؛
- الأخذ بعين الاعتبار مساهمة هذه الجمعيات والكفاءات الإفريقية المهاجرة بشكل عام في استراتيجية الاندماج الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية. ويمكن لهذه الجمعيات، التي تضطلع بدور اجتماعي لفائدة المواطنين الأفارقة المقيمين بالمغرب، أن تكون بمثابة عامل محفز لتفعيل استراتيجية الاندماج وتيسير المبادلات التجارية بين المغرب وبقية البلدان الإفريقية.

◄ النهوض بالصناعة الثقافية والإبداعية

إن وضع سياسة للنهوض بالصناعة الثقافية والإبداعية يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاندماج الإقليمي للمغرب داخل القارة الإفريقية، بالنظر إلى ما تكتسيه هذه الصناعة من أهمية في الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي والمساهمة في التقريب بين الشعوب وتحقيق رفاهها.

ولا تزال الإمكانات التي تتيحها هذه الصناعة غير مستغلة بالقدر الكافي، والحال أنها يمكن أن تساهم أيضاً في تحفيز الابتكار في أوساط الشباب وتحسين المبادلات التجارية بفضل التفاعل القائم بين الاقتصاد والثقافة.

35 – على سبيل المثال، تقترح مجموعة البنك الشعبي منتجات تتعلق بالتمويلات الصغرى في بلدان غرب إفريقيا.

36 – تلقى العديد من كبار المسؤولين في البلدان الإفريقية دراستهم في مدارس التجارة والهندسة والزراعة وفي الأكاديمية العسكرية وكذا الجامعات المغربية.

37 – يمكن أن تشكل جمعية الخريجين الأجانب بالمغرب (ASLEM) شريكا في إطار هذه المبادرة.

38 – قدم العديد من الخريجين الذين تلقوا تكوينهم في المغرب دعمهم للمستثمرين المغاربة من أجل حل بعض المشاكل المعقدة.

غير أن تطوير هذا القطاع يستلزم دعماً من القطاعين العام والخاص، حتى يتم تنسيق أنشطته بشكل أفضل، وتأطيرها ضمن رؤية مجتمعية، بما يكفل احترام مختلف الثقافات وتعزيز مسلسل اندماج المغرب في القارة الإفريقية.

3. الاستدامة البيئية والاجتماعية

- اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية

يكتسي اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية في مشاريع التعاون الاقتصادي، لا سيما تلك المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية، أهمية قصوى في تعزيز الشفافية وتطبيق التزامات القطاعين العام والخاص على الصعيد الجبائي والاجتماعي والبيئي.

ويجب أن تكون هذه المبادئ منسجمة مع التزامات البلدان الإفريقية والتوجيهات المعتمدة على الصعيد الإقليمي في مجال النهوض بالمسؤولية المجتمعية، لا سيما تلك الواردة في أجندة 2063.

- تعزيز التضامن

ينبغي أن يكون تعزيز التضامن هدفاً أساسياً لاستراتيجيات التعاون بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية، بما يمكِّن من تقديم حلول جماعية للأزمات الإقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والصحية والبيئية والأمنية. ولعل الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي فيروس (كوفيد19-) تبين مدى الحاجة إلى تعزيز آليات التضامن.

ويقتضي هذا المبدأ إرساء تعاون وطيد محوره المواطن، من خلال إحداث آليات للتنسيق والعمل. ومن أجل تعزيز تدابير الوقاية والولوج إلى الخدمات الصحية، يتعين تعزيز أنظمة تضامنية للتأمين الصحي.

- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المنظَّم الإفريقي

سيكون من المفيد أن ترتكز استراتيجية الاندماج أيضاً على دينامية المجتمع المدني، من أجل توطيد علاقات المغرب مع بقية البلدان الإفريقية، لا سيما في مجال التحسيس ومبادرات الترافع المشترك ذات الأبعاد الاجتماعية والبيئية (خاصة المناخية) والثقافية والأمنية.

وعلى الصعيد الوطني، ينبغي توسيع نطاق العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجالي التحسيس والتأطير من أجل إطلاع أكبر عدد من المواطنات والمواطنين على أهمية اندماج المغرب في القارة الإفريقية وما سيكون لذلك من فوائد ستعود بالنفع على ساكنة القارة.

وعلى المستويين الإقليمي والقاري، تعد مساهمة المنظمات غير الحكومية الوطنية أساسية للنهوض بالتعاون بين البلدان والمدن ومضافرة جهودها وكذا إضفاء الفعالية على تنفيذ الإجراءات والتدابير المعتمدة.

كما تكتسي مساهمة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة أهمية بالغة في دينامية الاندماج الإفريقي. ويُتوخى من تعزيز دور هذه المجالس والمؤسسات إسماع صوتها بشكل أفضل لدى الحكومات والمنظمات الدولية. وتبعاً لذلك، يتعين تعزيز مكانة الاتحاد الذي يضم المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، وذلك بدعم من الدبلوماسية الإفريقية.

ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتعزيز مكانة هذا الاتحاد في علاقته بالاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، لا سيما الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، والمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (CEDEAO)، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC)، وذلك من أجل تعزيز انخراطه في أجندات هذه المنظمات. ومن شأن هذه الدينامية أن تعزز فعالية أداء الاتحاد وإسهامه في تفعيل أجندة الاتحاد الإفريقي والاستجابة لحاجيات ساكنة القارة الإفريقية.

4. حكامة مسلسل الاندماج

- تحسين حكامة مسلسل الاندماج

يتعلق المستوى الأول بالصعيد الوطني، حيث يتعين العمل على تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بغية تفعيل استراتيجية اندماج المغرب داخل القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، سيُمَكِّن التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية من جعل موضوع اندماج المغرب مبادرة جماعية متجانسة تتجاوز التباينات القطاعية.

ويعد إنشاء آلية للتنسيق، تضمن مشاركة الفاعلين المعنيين في هذه الدينامية، شرطاً لا محيد عنه لتحسين الحكامة. ويروم هذا التنسيق بلوغ العديد من الأهداف منها:

- أولاً، ضمان إدماج الجميع. فالاندماج مشروع جماعي يقتضي إشراك جميع الفاعلين المعنيين، لا سيما المجتمع المدني المنظم، الذي بات صوته مسموعاً بشكل متزايد لدى الحكومات والمواطنين؛
- ثانياً، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إذ يعزز إرساء مثل هذه الشراكات من القدرة على التدخل، لا سيما في المجالات التي تتطلب معرفة الأسواق واكتساب مهارات خاصة في التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية؛
- ثالثًا، إجراء تقييم دوري ومفصل للتقدم المحرز، والوقوف على المشاكل المطروحة، واقتراح الحلول المناسبة لها.

أما المستوى الثاني، فهو إقليمي ويتعلق بضمان الالتقائية على الصعيد الماكرو اقتصادي والتنظيمي بخصوص المعايير الجاري وضعها مع بلدان أوروبا ودراسة مدى تكاملها وتقاربها مع تلك المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA).

- التواصل والتحسيس على نحو أفضل

ينبغي أن يتم تدعيم مجموع هذه المرتكزات باستراتيجية للإخبار والتحسيس تستهدف الفاعلين المعنيين والمجتمع المدني ككل. ويتمثل الهدف من ذلك في المساهمة في خلق الظروف الملائمة لاندماج المغرب وإشراك الجميع (القطاعان العام والخاص، المؤسسات الاستشارية، المنظمات غير الحكومية، الشبكات الجامعية، مراكز التفكير)، مع الحرص على بيان جدوى المبادرات المتخذة والمنهجية المعتمدة (الأدوات، المقاربة، وغير ذلك).

ويتعين أن تمكن آليات التواصل من التعريف بالمبادرات التي يقوم بها الفاعلون الأفارقة من القطاعين العام والخاص في المغرب، وذلك من أجل تعزيز البعد الإفريقي لاستراتيجية الاندماج المغربية.

3.1.4. فرص ينبغي استثمارها

تظهر عناصر التحليل المعتمدة في تشخيص واقع الحال أن فرص التعاون الاقتصادي بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية لم تستغل بالقدر الكافي قياساً بالإمكانات المتاحة. وفي هذا الصدد، تتسم المبادلات التجارية بضعف مستواها وغلبة المنتجات منخفضة القيمة، لاسيما بالنسبة لمنطقة غرب إفريقيا. والحال أنه إذا ما تم الرفع من المبادلات التجارية، فإن ذلك سيسهل على البلدان الإفريقية إنجاح استراتيجيات الاندماج، لا سيما في مجال البنيات التحتية الخاصة بالنقل.

ويتمثل الهدف من هذا المحور في تقديم نماذج عن القطاعات التي يمكن أن تكون موضوع تنمية مشتركة بين المغرب وبقية بلدان إفريقيا، ومن ثم تجسيد رؤية الاندماج الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية على أرض الواقع. كما يهدف إلى عرض الفرص المتاحة والتحديات المطروحة من أجل بناء سلاسل قيمة إقليمية ذات قيمة مضافة عالية وذات وقع اجتماعي قوي على الساكنة، وذلك ارتكازاً على نماذج محددة.

وتكتسي هذه القطاعات أهمية بالنسبة لتنمية القارة بشكل عام والمغرب بشكل خاص في مجالات الصناعة الفلاحية والقطاع المالي والثقافة والصناعة والتعليم والتكوين والابتكار.

1. قطاعات فلاحية يتعين تطويرها على الصعيد الإقليمي

يعتبر قطاع الصناعة الفلاحية بمثابة محرك لمسلسل التصنيع في القارة، إذ يساهم في تشغيل ما يقرب من 70 في المائة من الساكنة، كما يساهم في ضمان الأمن الغذائي.

وتبرز قطاعات السكر والكاكاو والكاجو فرص التنمية المشتركة المتاحة، بما يكفل خلق قيمة مضافة عالية والمساهمة في توفير فرص الشغل.

إطار: سلاسل القيمة الإقليمية في مجال الصناعة الفلاحية

السكر

يبلغ الإنتاج السنوي لإفريقيا من السكر حوالي عشرة ملايين طن، ولا تزال القارة تستورد أكثر من 40 في المائة من حاجياتها من استهلاك السكر، علماً أن إمكانات بعض البلدان الإفريقية في مجال إنتاج قصب السكر كبيرة جدًا (وجود مناطق ملائمة لهذا النوع من الزراعات، ومناخ استوائي موات وتوفر الموارد المائية).

وتتم تغطية هذا العجز اليوم من خلال تكرير السكر الخام المستورد، كما هو الحال في المغرب ونيجيريا والجزائر، أو عن طريق الاستيراد المباشرة للسكر الأبيض، وهو ما يكلف القارة فاتورة استيراد بلغت 3.048 مليار دولار في 2018 (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2018).

ويتطلب الاستثمار في سلاسل قيمة مندمجة لإنتاج السكر الأبيض التحكم في الأراضي على مستوى المراحل القبلية للزراعة، وإرساء مواكبة وتأطير على الصعيد التقني والمالي والاجتماعي، على غرار نموذج تجميع صناعة السكر في المغرب.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التوفر على بنيات تحتية للسقي وآليات لوجستيكية تيسر الولوج إلى الأراضي لأغراض النقل ومكننة القطاع. ومع ذلك، تظل صناعة السكر صناعة تتطلب رساميل ضخمة، كما أن عائد الاستثمار فيها يتحقق بعد مدة تصل إلى حوالي 20 سنة.

وتتعلق إمكانات التنمية المشتركة في هذا القطاع بالأساس بخلق سلاسل قيمة مندمجة، من خلال الاستثمارات في البلدان التي تتوفر على موارد مائية هامة (غينيا الاستوائية وغينيا والكاميرون، وغيرها)، لاسيما في وحدات التعبئة والتلفيف الخاص بقطع السكر الصغيرة الحجم، على غرار النموذج الذي طورته شركة كوسومار (COSUMAR)[39] في غينيا.

ويمكن توسيع آفاق التنمية المشتركة لتشمل أنشطة الإنتاج[40] والتحويل والتصنيع[41] وتطوير برامج البحث، من أجل تحسين الإنتاجية وتكييف المنتجات لتتلاءم مع أذواق المستهلكين في البلدان الشريكة.

بالمقابل، فإن تحرير المبادلات التجارية في هذا القطاع يطرح مشكلة الإعانات التي تمنحها الحكومات وتنافسية الصناعة المغربية. والجدير بالذكر أن المغرب يعد منتجاً للسكر الأصلي المستخلص من الشمندر السكري بنسبة 80 في المائة ومن قصب السكر بنسبة 20 في المائة. ومع ذلك، ومن الناحية البنيوية، فإن السكر المستخلص من قصب السكر هو أكثر تنافسية بنسبة 30 في المائة مقارنة بالسكر المستخلص من الشمندر السكري، بسبب استهلاكه المنخفض للمياه وانخفاض حجم الطاقة التي تحتاجها عملية تحويله.

39 – تعتبر شركة كوسومار (COSUMAR) مجموعة مغربية متخصصة في استخراج النباتات السكرية وتكرير السكر وتلفيفه تحت أشكال مختلفة.

40 – تمثلت بعض التجارب الناجحة في مجال الاندماج في هذا القطاع بشكل رئيسي في استيراد السكر الخام لتحويله إلى سكر أبيض كما هو الشأن بالنسبة لشركتي « Cevital » و« Dangote ».

41 – تصنيع المستحضرات (المعجنات، البسكويت، الحلويات).

الكاكاو

تهيمن إفريقيا على قطاع حبوب الكاكاو بفضل إنتاج كوت ديفوار وغانا، اللتين بلغ إنتاجهما 2.9 مليون في 2018 (60 في المائة من العرض العالمي من الكاكاو). ويصدر هذان البلدان كل الإنتاج تقريباً في شكل حبوب كاكاو، مما يخلق قيمة مضافة ضعيفة على الصعيد المحلي.

ولا تمثل إفريقيا سوى 5 في المائة من القيمة السوقية السنوية لسوق الشوكولاتة، المقدرة بـ 100 مليار دولار (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2019). وعلاوة على ذلك، لا يتم إنتاج الكاكاو وفقًا لممارسات زراعية تحترم البيئة والمساواة الاجتماعية والنوع الاجتماعي ومقتضيات الفلاحة المستدامة، وغير ذلك.

إن تطوير مبادرات ترمي إلى تحسين تنافسية سلاسل القيمة الخاصة بالكاكاو (الإنتاج والتسويق والتحويل والاستهلاك) يعد أولوية بالنسبة لهذين البلدين، ويمكن أن يشكل منطلقاً لتعاون مثمر مع المغرب يعود بالنفع على الجانبين.

ومن هذا المنطلق، يمكن تعزيز الإمكانات المتاحة في هذا القطاع في مختلف المراحل بين موقع الإنتاج، بما في ذلك المراحل الأولى لعملية التحويل، إلى غاية مرحلة التصنيع. وارتكازاً على قدرات التدخل والكفاءات المتخصصة التي يتوفر عليها المغرب وهذان البلدان، فإن هذا التعاون يمكن أن يساهم في الارتقاء بهذا القطاع في سلاسل القيمة. وفي هذا الصدد، يمكن تعبئة الاستثمارات لتحسين الإنتاجية، بما في ذلك المراحل الأولى لعملية التحويل (التقشير والتخمير والسحق) بالقرب من مواقع الإنتاج، بينما يمكن تصنيع المستحضرات الغذائية أو الشوكولاتة بالقرب من الوحدات الصناعية.

ويتثمل المحور الأساسي الآخر في دينامية تطوير التعاون الاقتصادي في ربط عملية دعم الاستثمارات المغربية في هذا القطاع بشرط اعتماد معايير ذات صبغة اجتماعية وبيئية. ومن شأن هذا النمط من التعاون أن يعزز إطلاق برامج مشتركة للبحث ويشجع الانتقال نحو نمط استغلال مستدام.

الكاجو

توفر البلدان الإفريقية ما يقرب من 55 في المائة من الإنتاج العالمي للكاجو، وتأتي بقية الإنتاج بشكل رئيسي من آسيا (45 في المائة) وأمريكا الجنوبية (5 في المائة). وفي إفريقيا، فإن هذا المنتوج، الذي يتم إنتاجه بشكل رئيسي من قبل دول غرب42 وشرق إفريقيا، يتسم بكونه لا يستفيد من عملية التحويل بالقدر الكافي أو لا يتم تحويله بالمرة محلياً. ويتم توجيه هذا المنتوج كمادة أولية إلى الأسواق الدولية الآسيوية بشكل رئيسي، دون خلق قيمة مضافة على الصعيد المحلي ودون أن يساهم هذا النشاط في تحسين مداخيل السكان المشتغلين في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه قطاع الكاجو صعوبات تتعلق بتقلب الأسعار43، وعدم توفر حيز خاص داخل السوق (على عكس الكاكاو)، وضعف تثمين المنتوج الخام (6 في المائة فقط من الإنتاج)، في حين أن طناً

42 – يتعلق الأمر أساسا بكل من بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو وغينيا وغانا ومالي وتوغو والسنغال. وقد أنشأت هذه البلدان المجلس الدولي الاستشاري للكاجو (CICC).

43 – تراجع سعر الطن الواحد من 2000 دولار في 2017 إلى 1200 دولار في 2018. وعلى عكس الكاكاو، المدرج في بورصتي لندن ونيويورك، لا يملك الكاجو حيزا خاصا به في السوق

واحداً من المنتوج الذي يتم تحويله محلياً يدر قيمة إضافية تبلغ في المتوسط 650 دولاراً أمريكياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصانع التي تتولى عملية التحويل، على قلتها، لا تبادر إلى تقديم بدائل للمنتوج الخام بسبب تكاليف الإنتاج (الطاقة والبنيات التحتية المتعلقة بالنقل) التي لا تزال أعلى مقارنة بالمنافسين الآسيويين.

ويقتضي إرساء الاندماج الإقليمي لسلسلة القيمة مباشرةَ عملية تحويل الكاجو في الأسواق المحلية والدولية. ويمكن للمغرب، الذي يستورد الكاجو، أن يقيم تعاوناً، على مستوى الإنتاج وكذا الدعم التقني، مع بلدان غرب إفريقيا، من خلال وضع برامج للبحث تروم تحسين القيمة المضافة، وتأمين تحويلٍ وتثمينٍ أفضل لهذا المنتوج محلياً. وتَهُمُّ عملية التثمين منتجات أكثر تطوراً مثل عصير وزيت الكاجو وغيرها.

2. النسيج: إمكانات ينبغي استثمارها

يتمتع قطاع النسيج والألبسة بدرجة عالية من الاندماج الأفقي في مجالات التصميم والبيع بالتقسيط والعلامات التجارية. ومع ذلك، تظل بنية سلسلة القيمة معقدة للغاية وتشمل عدة مراحل: (1) المواد الأولية: الطبيعية والكيميائية والعضوية؛ (2) إنتاج الخيوط والألياف: غزل الخيوط وتحويلها ومعالجتها وإنتاجها؛ (3) إنتاج المنسوجات: النسج والغزْل؛ (4) المعالجة الخاصة باستعمال الصباغة وتقنيات الطباعة؛ (5) صنع منتجات مكتملة الصنع أو نصف مصنعة تشمل الألبسة والمنسوجات الطبية والمنسوجات الكيميائية.

وبالنسبة للمغرب، يعتبر قطاع النسيج أحد مكونات مخطط تسريع التنمية الصناعية للفترة 2020-2014 الذي يهدف إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويتمتع هذا القطاع بمؤهلات كبيرة بفضل توفره على خدمات لوجستيكية تنافسية[44] وكذا الدور الذي يضطلع به ميناء طنجة المتوسط على وجه الخصوص، وذلك على الرغم مما يواجهه من منافسة كبيرة من بعض الدول كتركيا.

وتُوجَّه صادرات المغرب من المنتجات النسيجية[45] بشكل أساسي نحو السوق الأوروبية (بصفة أساسية إسبانيا وفرنسا وإيطاليا). أما الصادرات الموجهة نحو البلدان الإفريقية فتهم بشكل رئيسي الجزائر وتونس، وتشمل الملابس وأكسسوارات الملابس والأقمشة القطنية. ولا يزال التصدير نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، لاسيما المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو)، يواجه العديد من الإكراهات المتعلقة بالتعريفات الجمركية التي تتراوح بين 20 و35 في المائة، جراء تطبيق التعريفة الخارجية المشتركة (TEC) المعمول بها منذ 2016.

ومع ذلك، فإن المغرب وبلدان غرب إفريقيا، لا سيما مالي وبنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار والسنغال، التي سجلت أعلى إنتاجات القارة (480 رطلا في 2017)، يمتلكون أوجه تكامل تفتح المجال أمام إمكانية إرساء تعاون في هذا القطاع. ويمكن أن تشمل آفاق التعاون تنفيذ استثمارات مشتركة على مستوى الأنشطة القبلية المتعلقة بالقطاع، لا سيما في ما يتصل بالطباعة والصباغة والإعداد النهائي وكذا الإنتاج المشترك، خاصة في مجال الأزياء الموحدة. كما يمكن أن يشكل البحث والابتكار محوراً رئيسيا لهذا التعاون، بما يدعم إقامة سلاسل قيمة إقليمية.

44 – يحتل المرتبة 70 (من بين 160 دولة مصنفة) في مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) في 2018.

45 – تشمل المنتجات الرئيسية المصدرة القماش من صنف « FTSA »، والأقمشة القطنية، والجوارب، والألبسة المصنعة، وخيوط «FTSA ».

3. صناعة السيارات: خبرة ينبغي تقاسمها وأوجه تكامل يتعين إرساؤها

يعد قطاع السيارات في المغرب من أكثر القطاعات اندماجاً في سلسلة القيمة العالمية في إفريقيا. وقد مكن استقرار مصنعي سيارات عالميين المغرب من أن يصبح ثاني أكبر منتج للسيارات في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا.

كما مكنت الدينامية التي يشهدها قطاع صناعة السيارات المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة المغربية من التطور والنمو بفضل اشتغالها إلى جانب المقاولات الكبرى. ويمكن توسيع نطاق هذا النموذج من الاندماج من أجل إحداث قطاعات إقليمية متخصصة في التجهيزات ذات الصلة، كتصميم وتصنيع أجزاء السيارات أو الأجزاء الفرعية، كالمقاعد والمعدات الكهربائية والإطارات.

وبفضل ريادة كوت ديفوار على الصعيد الإفريقي في مجال إنتاج المطاط، باستثنائها بـ 60 في المائة من إنتاج القارة، واحتلالها المرتبة السابعة عالميا، بما مجموعه 720.000 طن في 2018، فإنها تمتلك أوجه تكامل يمكن استثمارها بالتعاون مع المغرب، لاسيما في مجال المساعدة التقنية وتطوير برامج البحث والإنتاج في قطاع الإطارات.

4. الصحة وصناعة الأدوية: تيسير الحصول على الأدوية

تعد صناعة الأدوية مجالًا تتيح فيه التنمية المشتركة فرصة لتحسين ولوج المواطنات والمواطنين إلى الأدوية وتعزيز قدرات الدول في مجال البحث ومكافحة المخاطر الصحية.

ولا تمثل القارة الإفريقية اليوم سوى 3 في المائة من الإنتاج الصيدلاني العالمي، ويواجه سكان القارة تحدي الولوج إلى أدوية ذات جودة، وهو تحد ازدادت حدته اليوم بفعل تطور الأمراض المزمنة والأوبئة (إيبولا، كوفيد-19) والتحولات الديموغرافية (الشيخوخة والتوسع العمراني).

ونتيجة لذلك، تستورد إفريقيا حوالي 97 في المائة من الأدوية التي يستهلكها سكانها، مع تسجيل بعض التفاوتات:

- يغطي المغرب ما بين 70 إلى 80 في المائة من حاجياته الدوائية، بينما تستورد بلدان وسط إفريقيا 99 في المائة من الأدوية.
- تمتلك 38 دولة صناعة دوائية، في حين أن 8 دول إفريقية لا تتوفر على أي بنيات في هذا القطاع.

والحال أن إمكانات التنمية في هذا المجال كبيرة، حيث تسجل إفريقيا نسبة نمو تبلغ 10 في المائة، وتشكل ثاني سوق أكثر دينامية للصناعة الدوائية في العالم، بعد آسيا والمحيط الهادئ.

وقد بلغت قيمة السوق الإفريقية للأدوية 19.9 مليار دولار أمريكي في 2012، ومن المتوقع أن تصل إلى 52.2 مليار دولار أمريكي في 2020، مدعومة بشكل خاص بالنمو الديمغرافي القوي الذي تعرفه القارة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن ترتكز الاستراتيجيات الإقليمية التي سيتم وضعها على تعاون مؤسساتي من أجل تيسير ملاءمة القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة آفة الأدوية المزيفة. كما يتعين أن تستند هذه الاستراتيجيات على شراكات بين القطاع الخاص وقطاع البحث ومؤسسات التنمية الإقليمية، وذلك لتيسير الاستثمار والبحث في هذا المجال.

5. السياحة: محرك للتغيير في القارة

تعتبر السياحة أحد المحركات الرئيسية الكفيلة بتحقيق التغيير في القارة، بفضل مساهمتها في تسريع وتيرة الاستثمار في البنيات التحتية الخاصة بالنقل والطاقات[46] والاتصالات. ففي 2018، حقق القطاع عائدات بقيمة 80 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل حوالي 3.4 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الإفريقي، بمعدل نمو سنوي قدره 1.3 في المائة خلال العقد الماضي. وقُدرت مساهمة قطاع السياحة في التشغيل في 2018 بـ 24 مليون منصب شغل، بمعدل نمو سنوي بلغ 5.6 في المائة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 3.9 في المائة.

ويحبل هذا القطاع بمؤهلات مهمة من شأنها أن تمكنه من التوسع والنمو، وذلك بالنظر إلى أن معظم المناطق في إفريقيا (مناطق ساحلية وبحيرات ومجالات صحراوية وجبال وسافانا) يمكن استغلالها، كما أن ثمة مسارات سياحية بأكملها لا تزال في حاجة إلى التثمين (السياحة الكلاسيكية والثقافية والدينية وسياحة التسوق وسياحة المؤتمرات والسياحة اللغوية). ففي 2030، ومع مراعاة تداعيات جائحة كوفيد-19 على السياحة العالمية التي ستمتد لسنوات أخرى، من المتوقع أن تتجاوز القيمة المضافة المتأتية من السياحة الساحلية 100 مليار دولار أمريكي، فضلا عن توفير فرص شغل لفائدة 28 مليون شخص، بينما من المرتقب أن يولد هذا القطاع في 2063، 138 مليار دولار أمريكي كقيمة مضافة، ويحدث فرص شغل تبلغ 35 مليوناً.

ويتيح قطاع السياحة إمكانات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإقامة الشراكات بين البلدان الإفريقية في مجالات التكوين، والاستثمار في مجال النقل الإقليمي، والطاقات، والخدمات والتكنولوجيات، وكذا لتثمين المنتجات المحلية (الثقافة والصناعة التقليدية وغير ذلك). كما أنه يوفر فرصاً للبلدان الإفريقية للتقليص من حدة الانعكاسات البيئية، من خلال تنفيذ مبادرات مشتركة تهدف إلى تعزيز الممارسات المستدامة على المستوى الإقليمي، لا سيما في مجال السياحة الإيكولوجية القائمة على استخدام الطاقات النظيفة وتقليص استخدام البلاستيك، وغير ذلك.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يستند النهوض بالعرض السياحي للمغرب الموجه للبلدان الإفريقية على بلورة استراتيجية إقليمية مندمجة وذات بعد استشرافي مع البلدان الشريكة. وينبغي الحرص في إطار هذه الدينامية على احترام الأنظمة الإيكولوجية الساحلية على وجه الخصوص، بسبب الضغط القوي الذي تواجهه المناطق الساحلية، وتثمين المؤهلات الاجتماعية والاقتصادية (القطاع الخاص المحلي والثقافات المحلية والصناعات التقليدية).

ويجب الحرص عند تحديد عناصر هذه الاستراتيجية على مراعاة مستويين اثنين من التدخل. يتعلق الأول بتنظيم وتطوير العرض السياحي الموجود حاليا، من أجل زيادة عدد السياح الأفارقة من خلال تحسين المسارات السياحية وظروف نقل السياح.

وفي هذا الصدد، يبرز الجدول الموالي القطاعات السياحية الرئيسية التي تم الوقوف عليها. ولا تزال الإمكانات التي تتيحها هذه القطاعات غير مستغلة بالقدر الكافي، كما أنها بحاجة إلى التنظيم والتطوير.

46 – على سبيل المثال، مكن إنشاء منتجع سالي (Saly) في السنغال من كهربة بعض المناطق مثل سالي نياك نياخال (Saly Niak niakhal) وسالي بامابارا (Saly Bamabara) وسالي تابي (Saly Tapé).

الجدول رقم 1: القطاعات السياحية

القطاع السياحي	المؤهلات	الفرص المتاحة
السياحة الدينية أو الروحية	– عراقة وتميز العلاقات التي تربط بين مريدي الزاوية التيجانية والمغرب. – تحتضن مدينة فاس ضريح سيدي أحمد التيجاني، مؤسس الطريقة التيجانية	يوجد مريدو الزاوية التيجانية في غرب إفريقيا، ويبلغ عددهم حوالي مائتي مليون مريد.
السياحة الترفيهية والثقافية والتجارية	– أول وجهة سياحية في إفريقيا؛ – قرب جغرافي من البلدان الإفريقية وإمكانية الولوج دون تأشيرة بالنسبة لتسعة بلدان؛ – عرض فندقي متنوع وبأسعار في المتناول؛ – أنشطة سياحية غنية ومتنوعة؛ – فن الطبخ وحفاوة الاستقبال؛ – ربط جوي منتظم، رغم أن الأسعار تبقى مرتفعة.	بروز طبقة وسطى تعرف نموا مستمرا منذ عشرين سنة. تعزيز المبادلات التجارية الإقليمية على الصعيد القاري، وذلك في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF).
السياحة العلاجية	– منظومة صحية تحظى بالتقدير؛ – مؤسسات استشفائية وأطباء ذوو كفاءة عالية.	منذ 1980، تسجل السياحة العلاجية منحى تصاعديا يبلغ 10 في المائة سنويا.

أما المستوى الثاني من التدخل، فيهم تطوير مبادرات إقليمية من أجل تثمينٍ أفضل لإمكانات قطاع السياحة في القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، يعد وضع ميثاق للنهوض بالسياحة الزرقاء أولوية لضمان تنمية مستدامة لقطاع السياحة ولتشجيع إنجاز استثمارات مسؤولة تخلق القيمة المضافة وتعود بالنفع على الساكنة المحلية. ويمكن في هذا الصدد، اتخاذ مبادرة على الصعيد الإقليمي تقوم على وضع علامة مميزة للسياحة الزرقاء (Label bleu) تُمنَح للبلدان الشريكة من أجل تطوير سوق سياحية إقليمية.

6. الصناعة الثقافية والإبداعية: تيسير تنقل الفنانين

يزخر قطاع الصناعة الثقافية والإبداعية في إفريقيا بإمكانات نمو عالية. وبحكم طبيعة هذا القطاع، فإنه يشكل عاملاً للاندماج ولإنجاح اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، من قبيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك بفضل الروابط التي يتم إقامتها بين البلدان وبفضل التلاقح بين الشعوب.

واعتباراً للدور الذي تضطلع به الصناعة الثقافية والإبداعية في التقريب بين الشعوب، ينبغي العمل على ضمان التكامل بين جهود النهوض بهذه الصناعة ومجموع الاستراتيجيات التنموية. ويمكن أن يضطلع

بمهام تنمية الصناعة الثقافية القطاعُ العام، والقطاع الخاص والفنانون على وجه الخصوص، على أن يتم دعم هذه الجهود ببرامج إقليمية للتكوين، والإبداع، والإنتاج المشترك، والنشر.

ويتوقف نجاح أي استراتيجية في هذا المجال على الأخذ بعين الاعتبار ضرورة (1) تيسير تنقل الفنانين، و(2) مواكبة الفنانين من خلال مشاريع لتثمين الآلات الموسيقية التقليدية الإفريقية، و(3) إدماج المرأة من أجل تعزيز مشاركتها، و(4) توفير التمويل المناسب.

وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل إنشاء صندوق لدعم تنقل الفنانين في إفريقيا عاملاً محفزاً للمشاريع الفنية والثقافية، ومن ثم تدارك الخصاص المسجل على مستوى آليات التمويل[47].

7. البحث والابتكار: تعزيز القدرات المحلية بالتعاون مع الكفاءات المهاجرة وبرامج التعاون الدولي

تتطلب مختلف فرص التنمية المشتركة التي تم الوقوف عليها قدرات عالية في مجال البحث والابتكار، ارتكازاً على الخبرات والابتكارات المنبثقة من القارة، وذلك من أجل الإحاطة بشكل أفضل بحاجيات القارة واقتراح الحلول المناسبة.

وينبغي تنظيم أنشطة البحث على الصعيد الإقليمي من أجل مواجهة تحدي نقص المعارف والخبرات في مجالات التكنولوجيا، وعلم الزراعة، والطاقة، والصناعة، والصحة. ويتعين في المقام الأول ربط البحث والتكنولوجيا بمتطلبات تنفيذ مختلف الاستراتيجيات الإقليمية، من أجل اكتساب الخبرات اللازمة ورفع التحديات الاقتصادية والصحية والبيئية بشكل أفضل.

ومن الأهمية بمكان أن يستند وضع برامج البحث على إقامة شراكات بين مراكز التميز في مجال البحث، في بلدان كالمغرب والسنغال وكوت ديفوار وغانا وجنوب إفريقيا وغيرها، مع الحرص على تشجيع التخصص والتكامل على الصعيد الإقليمي. ويجب رصد الموارد المالية اللازمة على مستوى مراكز البحث، لدعم تنفيذ مثل هذه البرامج الإقليمية.

كما يتعين تشجيع إقامة شراكات مع مؤسسات من خارج القارة (برنامج إيراسموس «Erasmus» الأوروبي على وجه الخصوص) للاستفادة من الخبرات والكفاءات الخارجية والتمويلات الضرورية.

وفي هذا الصدد، من شأن التعاون الدولي، لا سيما مع الدول الصاعدة مثل الصين والهند، التي تمتلك براءات اختراع في مجالات استراتيجية بالنسبة لإفريقيا (النقل النظيف، والطاقات البديلة، والأدوية، واللقاحات) أن تمكن من تحقيق طفرات تكنولوجية وتنمية القدرات المحلية. كما أن مساهمة الكفاءات المهاجرة، التي يمكن أن تساهم بخبراتها، تستحق أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار في عمليات تجديد وتطوير منظومات التربية والتعليم.

وتكتسي هذه المقاربة أهمية بالغة في الظرفية الراهنة لتفشي فيروس كوفيد19-، من أجل توحيد مبادرات البحث التي تنفذها حالياً دول مختلفة: المغرب والسنغال ورواندا وكينيا وجنوب إفريقيا لتصنيع الأقنعة الواقية والكمامات والتوصل إلى لقاح يتم إنتاجه محلياً.

47 – باستثناء بعض التجارب الرائدة (مصر) والصاعدة (نيجيريا)، لا تزال الصناعة الثقافية عموماً قطاعاً هامشياً في القارة الإفريقية، وذلك خلافاً للبلدان المتقدمة، مثل فرنسا، التي حققت الصناعة الثقافية بها رقم معاملات بلغ 44.5 مليار أورو في 2016. المصدر: « Les chiffres clés de l'économie culturelle, 2019»

ويمكن إرساء الاندماج من خلال الابتكار بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية، عبر تطوير شراكات إقليمية تستهدف بروز أقطاب متخصصة للكفاءات تُعنى بالمواضيع ذات الأولوية بالنسبة للشركاء الأفارقة. ويقتضي ذلك تيسير تنقل وتبادل بعثات طلبة الدكتوراه والباحثين والخبراء، وتعبئة المزيد من الموارد المالية اللازمة، من خلال آليات التمويل المشترك أو التعاون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تراعى في توزيع أقطاب الكفاءات متطلبات تحقيق التكامل على صعيد القارة.

8. من أجل تكوين قائم على التميز ويحظى بالاعتراف على الصعيد الإقليمي

يشكل التكوين مجالاً يتيح تعزيز التنمية المشتركة مع بقية بلدان القارة الإفريقية وتقديم حلول للتحديات المشتركة: التعليم، وحركية الطلبة، وتشغيل الشباب الذين من المتوقع أن يصل عدد من سيلج منهم سوق الشغل إلى 30 مليوناً بحلول سنة 2030.

كما تجد القارة الإفريقية صعوبات في الارتقاء بنُخبها والحفاظ عليها داخل القارة. ولا يزال التعليم العالي في إفريقيا يواجه جملة من الإكراهات تهم بالأساس جودة التكوين وكفاءة الموارد البشرية، وقيمة الدبلومات، وتنافسية الجامعات وبعدها الدولي، وجودة الأبحاث المنجزة، وكذا ملاءمة التكوين لحاجيات السوق.

ذلك أنه يتعين على إفريقيا تطوير منظوماتها الخاصة بالتعليم العالي، بما يمكِّن من دعم مسلسل الاندماج الإقليمي ومواكبة استراتيجيات الشراكة التي يرتكز نجاحها على توفر رأسمال بشري محلي مؤهَّل.

ومن أجل تعزيز التنمية المشتركة في هذا المجال، من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات تقوم على التعاون الإقليمي والدولي. ويمكن أن تستند هذه الاستراتيجيات على المحاور الرئيسية التالية:

- ضمان انفتاح التعليم العالي[48] على المحيط الدولي، ارتكازاً على الشبكات الإقليمية وبين الإقليمية والدولية للجامعات وعلى الأطر الكفؤة المتوفرة، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ تكامل الاقتصادات الإقليمية واحترام طابعها المتخصص؛
- تيسير حركية الطلبة وبرامج التبادل بين الباحثين والأساتذة. كما يتعين توسيع نطاق هذا المجهود ليشمل مؤسسات التكوين الإفريقية، من أجل تمكينها من الاستقرار في مختلف المناطق الفرعية للقارة، وذلك وفق إطار عمل محدد؛
- الاعتراف المتبادل على الصعيد الإقليمي بالدبلومات، من أجل تعزيز قيمة الدبلومات وتيسير حركية وتنقل الطلبة داخل القارة الإفريقية وخارجها. ويشكل هذا الاعتراف عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى إرساء تكوين عالٍ جيد، كما أنه يعتبر آلية للولوج إلى مناصب شغل مؤهلة في إفريقيا؛
- الاستثمار في توظيف الأساتذة والموارد البشرية المؤهلة في إفريقيا[49] لتحسين جودة منظومة التعليم وتعزيز تنافسية الجامعات. ويكتسي هذا المحور أيضاً أهمية استراتيجية لتلبية الطلب القوي الذي تتم تغطيته حالياً من خلال توظيف أساتذة أجانب، والحد من هجرة الأساتذة الباحثين الأفارقة المؤهلين نحو بلدان الشمال بحثًا عن آفاق اقتصادية أفضل.

48 – (Jane Knight et Hans de Wit (Knight 2005

49 – على سبيل المثال، ترى الوكالة الجامعية للفرنكوفونية أنه يشترط في توظيف الأطر الجامعية حصولها على شهادة الدكتوراه.

- وضع إطار تحفيزي لفائدة الأساتذة (أنظمة للترقية، برامج للتكوين والتعاون الدولي)، من أجل تيسير الحركية المهنية للمدرسين واعتماد شروط ومعايير مرجعية معترف بها على المستوى الإقليمي والقاري، وذلك لضمان تحقيق جودة معترف بها تُمكن من إرساء تكوين قائم على التميز.
- تقديم عرض للتكوين من خلال البحث. وبهذا الخصوص، يمكن أن يشكل هذا التكوين مقاربة ناجعة من أجل تحسين عرض التكوين، عبر اعتماد مقاربات بيداغوجية جديدة، وتوجيه مواضيع البحث نحو قضايا تتعلق بالرهانات المطروحة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، ومن أجل تطوير هذه البرامج التكوينية، التي تتطلب موارد مالية هامة[50] لتوفير البنيات التحتية ومعدات المختبرات، ينبغي تشجيع إنشاء مراكز دراسات الدكتوراه ودعم التعاون الإقليمي بشراكة مع قطاع الصناعة، من خلال تنفيذ مشاريع ذات اهتمام مشترك، بما يمكن من تضافر الجهود ومن ثم الارتقاء بفعالية البحث.
- تعزيز مسالك التعليم المتخصص في القطاعات الاستراتيجية على المستوى الإقليمي.

يستهدف هذا المحور تحسين قدرات المؤسسات على تقديم عرض متنوع وذي جودة وتعزيز أوجه التكامل داخل الأقاليم الفرعية وبينها، وذلك بما يُمكِّن من إضفاء البعد الدولي على الجامعات الإفريقية.

وبغية إرساء هذا التكامل، يتعين الاستناد إلى آلية نموذجية لتقاسم المهارات والمكتسبات ومراعاة القدرات التكنولوجية والمبادرات الموجودة[51]، والحاجيات في مجال التنمية الاقتصادية ومستويات التخصص، وكذا المؤهلات المتوفرة على المستويين الوطني والإقليمي.

وفي هذا الصدد، تعد صناعة السيارات في المغرب قطاعاً استراتيجياً يوفر فرصاً للشغل والإدماج، بينما تعد الأولوية في كوت ديفوار هي تطوير قطاعات صناعية مندمجة في القطاع الفلاحي. أما في الغابون والكونغو، فإن الصناعات البترولية تتطلب الاستعانة بموارد بشرية أجنبية بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال. ويمكن لهذه الحاجيات في مجال التكوين على الصعيد الإقليمي أن تشكل عامل تقارب وأن تسد العجز المسجل على مستوى الاندماج الإقليمي الناجم عن ضعف مستوى تنوع عرض التكوين على صعيد بلدان القارة.

وهناك العديد من القطاعات الاقتصادية كالهندسة الزراعية والقطاع المالي وتكنولوجيات المعلومات والصناعة والبنيات التحتية بالإضافة إلى مكافحة التغيرات المناخية، التي يمكن أن تكون موضوع شراكة من أجل بلورة برامج للتكوين المتخصص على الصعيد الإقليمي.

وفي هذا الصدد، فإن تجربة شبكة جامعات العلوم والتكنولوجيا للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء (RUSTA) تعد نموذجا مهما يمكن اعتماده من أجل النهوض بالتكوين المتخصص في قطاعات استراتيجية.

50 – تظل الفرص المتاحة أمام إفريقيا من أجل تطوير قدراتها في مجالي البحث والابتكار في هذه المرحلة محدودة للغاية بسبب ضعف الموارد المخصصة لهما والتي لا تتجاوز نسبة 0.2 في المائة من الميزانية العامة وكذا جراء الوتيرة المرتفعة لتنقل الباحثين الأفارقة نحو بلدان الشمال.

51 – على سبيل المثال، تم إطلاق مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية (AAA) خلال قمة «كوب 22»، والتي تهدف إلى تقليص هشاشة إفريقيا إزاء التغيرات المناخية.

- تعزيز الالتقائية:

إذ ينبغي في هذا الصدد، تعزيز التعاون وتضافر الجهود بين الجامعات والقطاعات الصناعية والمقاولات ومراكز التفكير، من أجل وضع برامج ملائمة للتكوين تلبي، من جهة، حاجيات تطوير الابتكارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتستجيب، من جهة أخرى، لمتطلبات تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال خلق مناصب شغل مؤهلة والنهوض بريادة الأعمال. ومن شأن هذه الالتقائية أيضاً أن تمكن المؤسسات من تعبئة موارد مالية إضافية للارتقاء بجودة برامج التكوين وتعزيز جاذبية الجامعات.

9. الاندماج من خلال التنمية المستدامة

من أجل إنجاح دينامية التنمية المشتركة بما يكفل تحقيق نمو مستدام ومتقاسم، ينبغي أن تتم عملية اندماج المغرب في إفريقيا في ظل الاحترام التام لمفهوم الاستدامة، وذلك وفقًا للالتزامات الدولية للمغرب وتشريعاته، وكذا التوجيهات الإفريقية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

واعتباراً للأبعاد الثلاثة لمفهوم الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وبالنظر لطابعه العرضاني، فبوسعه أن يضطلع بدور هام في اندماج المغرب في إفريقيا، إما في إطار برامج لدعم مختلف السياسات العمومية الإفريقية وتقاسم الممارسات الجيدة، أو باعتباره عاملاً في إنجاح التنزيل الترابي لمختلف المشاريع. وسيكون تحلي الاستثمارات المغربية في إفريقيا بطابع نموذجي رهينا بمدى إدماج هذا المفهوم المتعلق بالاستدامة. وعموماً، سيتعين تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، وكذا على الموارد البيئية ذات الصلة برفاه السكان، وذلك من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة ونمو دامج وقادر على الصمود أمام التغيرات المناخية. وتهم الإجراءات المقترحة في هذا المجال المحاور التالية:

- إدماج ثنائية «الصحة والبيئة» في برامج التنمية، بالنظر إلى أن 28 في المائة من الأمراض في إفريقيا ترتبط بالمخاطر البيئية (تمثل حالات الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي والملاريا 60 في المائة من الانعكاسات البيئية المعروفة على الصحة). كما أن مستوى تلوث الهواء في إفريقيا قد يكون أعلى بـ 10 إلى 30 مرة من الحد الأقصى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية.
- ضرورة اعتبار الماء مورداً اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، والعمل على توسيع نطاق الولوج إلى الموارد المائية وخدمات التطهير، من خلال التدبير المسؤول لهذه الموارد، وذلك في إطار برامج التنمية المشتركة.
- أهمية العمل، في إطار برامج الشراكة في مجالي الفلاحة والصناعة الفلاحية، على اتخاذ تدابير لمعالجة تدهور الأراضي والتربة الإفريقية. فوفقاً للبنك الدولي، فإن الأراضي والتربة في إفريقيا جنوب الصحراء هي الأكثر تدهوراً في العالم، إذ يقدر حجم ما تسجله من خسائر سنوية بنحو 68 مليار دولار. ويؤثر تدهور الأراضي على موارد عيش ما يقرب من 500 مليون مواطن إفريقي.
- إدماج الممارسات الجيدة لاستغلال الموارد الطبيعية، التي تشكل ميزة تنافسية بالنسبة للقارة، مع العمل على ضمان تقاسم المنافع بشكل أفضل، لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ومدمِجة.

- تسريع وتيرة تنفيذ برامج الانتقال الطاقي واستخدام الطاقات النظيفة، لاسيما بالنسبة للمشاريع الصناعية المستهلِكة للطاقة.
- المساهمة في تحقيق أهداف الأجندة المناخية للقارة من خلال:

– إعادة تفعيل الأولويات الثلاث للعمل المناخي في إفريقيا التي تم تحديدها في قمة العمل الإفريقية حول المناخ، التي عقدت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في 2016: لجنة المناخ والصندوق الأزرق لحوض الكونغو؛ ولجنة المناخ لمنطقة الساحل (CCSR)؛ ولجنة المناخ الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة (CCSIS)؛

– تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المغرب بشأن إجراء دراسات قبل تنفيذ خطة الاستثمار في مجال المناخ بدعم من مركز الكفاءة لتغير المناخ في المغرب « 4C المغرب»؛

– تطوير مبادرات إقليمية جامعة: (1) سواحل ومحيطات خالية من مظاهر التلوث ومن البلاستيك؛ (2) استكشاف الطاقة الزرقاء بشراكة مع بلدان الواجهة الأطلسية؛

- وضع ميثاق للسياحة الزرقاء والتحفيز على اعتماده على الصعيد الإقليمي. وينبغي مواصلة تأطير دينامية تطور السياحة من أجل إرساء نمط سياحي يحترم متطلبات حماية البيئة ويسهم في رفاه الساكنة المحلية الإفريقية؛
- تقاسم التجارب والعمل على وجه الخصوص على استلهام التقدم المحرز في إفريقيا في مجال التمويلات المبتكرة في إطار الاقتصاد الأزرق؛ (السيشل، نموذجاً). إذ ينبغي العمل بشكل خاص على تطوير آليات مالية أساسية لتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، وكذا دعم تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره (السندات الزرقاء)؛
- تعزيز دور المجتمع المدني المنظم في تتبع وتقييم تنفيذ الالتزامات المتخذة في مجال المناخ، وذلك دعماً للتدابير المعتمدة من قبل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا.

2.4. الارتقاء بموضوع الاندماج إلى أولوية وطنية

وذلك من خلال المحاور الأربعة التالية:

1. المستوى الاستراتيجي والمؤسساتي؛
2. الاندماج الإقليمي والقاري؛
3. التعاون الثنائي؛
4. آليات المواكبة.

1.2.4. المستوى الاستراتيجي والمؤسساتي

إن الهدف هو الارتقاء بالجهود المبذولة والمبادرات التي تم إطلاقها لتعزيز الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا إلى استراتيجية واضحة المعالم وذات أولوية تقوم على التنمية المشتركة باعتبارها رافعة لتحقيق اندماج قوي ومتجانس يعتمد الممارسات الفضلى ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية والاستثمار المسؤول ومفهوم التنمية المستدامة.

ويقوم هذا المحور على ست ركائز، هي: (1) تعزيز الالتقائية والتجانس؛ و(2) إنشاء آلية للتتبع والتقييم؛ و(3) تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية؛ و(4) تعزيز الحضور المغربي داخل الهيئات الإفريقية؛ و(5) التأهيل القانوني والمؤسساتي؛ و(6) بناء القدرات. وفي إطار هذا المحور، يوصي المجلس بما يلي:

- تطوير استراتيجية مندمجة خاصة بتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- اعتماد آلية لتنفيذ وتتبع هذه الاستراتيجية (لجنة استراتيجية، منتدى فصلي، خارطة طريق، وغير ذلك).
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال:

  - إيلاء القضايا الاقتصادية مكانة بارزة في الأجندة الدبلوماسية، لا سيما ما يتعلق بمواكبة الفاعلين المغاربة في باقي بلدان إفريقيا؛
  - إحداث آليات تشاور منتظمة بين القطاع الحكومي المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون وممثلي القطاع الخاص (منتدى سنوي، اجتماعات قطاعية، وغير ذلك)؛
  - تثمين وإضفاء المزيد من المهنية على وظيفة المستشار الاقتصادي والمستشار الثقافي على مستوى البعثات الدبلوماسية المغربية؛
  - تعزيز دور ومهام الوكالة المغربية للتعاون الدولي، لتمكينها من التدخل بطريقة منسقة ومناسبة؛
  - تعزيز التنسيق والالتقائية بين أنشطة القطاعين الحكوميين المكلفين بالشؤون الخارجية والتعاون وبالصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛

- تعزيز الحضور المغربي داخل الهيئات الإفريقية، لا سيما على مستوى الاتحاد الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الإفريقي (UA/NEPAD)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الإفريقي (ECOSOCC).
- الإسراع بنشر النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية، لاسيما ما يتصل بتأطير المفاوضات بشأن الاتفاقيات التجارية الدولية.
- تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص في المغرب في مجال التجارة الخارجية، من خلال برامج خاصة (تكوين أولي ومستمر).

2.2.4. الاندماج الإقليمي والقاري

يهدف هذا المحور إلى تعزيز آليات الاندماج على الصعيدين الإقليمي والقاري وتحقيق التجانس والتكامل بين مختلف الشراكات القائمة. ويرتكز هذا المحور على خمس ركائز، وهي: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، واتحاد المغرب العربي، والمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو)، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى. أما الركيزة الخامسة فتتعلق بدور جهة الداخلة–واد الذهب كقطب إفريقي.

وفي إطار هذا المحور، يوصي المجلس بما يلي:

- بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

– استكمال مسلسل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والمشاركة في أجهزتها التنفيذية؛

– إحداث لجنة وطنية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تتولى تتبع وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛

– استكمال دراسة الأثر المتعلقة بانضمام المغرب إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من أجل تعزيز موقع المغرب في المفاوضات الجارية بشأن تنفيذ الاتفاقية ذات الصلة.

- في ما يتعلق باتحاد المغرب العربي:

– العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدان المغاربية وتطوير علاقات التعاون مع مجموعات اقتصادية إقليمية أخرى، وذلك على الرغم من حالة الجمود التي يعيشها اتحاد المغرب العربي.

- على صعيد المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو):

– استكمال دراسة الأثر المتعلقة بانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا بالتشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والعمل على انتهاج مقاربة قطاعية في إنجاز هذه الدراسة.

– تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع دول غرب إفريقيا، في أفق انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو).

- بخصوص المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى:

– تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، لاسيما مع جماعة شرق إفريقيا (CAE)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (COMESA).

- في ما يتعلق بالقطب الإفريقي:

– العمل، تفعيلاً لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، على جعل جهة الداخلة-وادي الذهب قطباً إفريقياً، من خلال تعزيز بنياتها التحتية الخاصة بالنقل، وإنشاء منصات لوجستيكية للتجارة مع بقية بلدان إفريقيا، وإحداث بنيات لاستقبال الزبناء من البلدان الإفريقية؛

– بناء سلاسل قيمة إقليمية ذات قيمة مضافة عالية وذات وقع اجتماعي قوي على الساكنة، لاسيما في مجالات الصناعة الفلاحية والنسيج وصناعة السيارات والسياحة والتعليم العالي والابتكار والصناعة الثقافية والتنمية المستدامة.

3.2.4. التعاون الثنائي

يروم هذا المحور تفعيل وتعزيز آليات التعاون المعتمدة على المستوى الثنائي. كما يهدف إلى تحسين فعالية ونجاعة ووقع الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة. وفي هذا الصدد، يعد تعزيز المبادلات التجارية إجراءً رئيسياً من أجل النهوض بالتعاون والاندماج الإقليمي.

وفي إطار هذا المحور، يوصي المجلس بما يلي:

- تفعيل الاتفاقيات التجارية والتعريفية المبرمة مع السنغال وتشاد وكوت ديفوار (وضع و/ أو تحديث لائحة المنتجات المعنية)؛
- تقييم المبادرة التي اتخذها المغرب تجاه البلدان الإفريقية 33 الأقل نمواً وتكييف مضامينها بهدف إرساء اندماج أكبر للفاعلين المغاربة في سلاسل القيمة الإفريقية اعتماداً على المنتجات المعفاة بموجب هذه الاتفاقية؛
- إحداث لجان تجارية مشتركة مع البلدان الإفريقية وتفعيل اللجان المحدثة مع تشاد وإثيوبيا وغانا وإعطاء الأولوية لسلاسل القيمة الإقليمية ضمن برامج عمل هذه اللجان؛
- استكمال مشروع اتفاقية التبادل الحر مع الكاميرون؛
- إجراء تقييم منتظم لانعكاسات كل اتفاقية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية للمغرب مع مجموع شركائه؛
- إشراك الفاعلين في إعداد الاتفاقيات وفي المفاوضات بشأنها (طبقاً لما جاء به القانون رقم 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية)؛
- التعريف بالاتفاقيات في أوساط الفاعلين الخواص؛
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في المبادرات التي يتخذها المغرب في إطار التعاون الثنائي وكذا ضمن تركيبة اللجان التجارية المشتركة؛
- إشراك ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في الأنشطة المندرجة في إطار توأمة المدن الإفريقية.

4.2.4. آليات المواكبة

يتناول المحور الرابع الإجراءات ذات الطابع العرضاني التي تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. ويسلط الضوء على خمس ركائز: (1) إنشاء شبكة للنقل البحري والجوي والبري تتسم بالفعالية وتكون في المتناول، على أن يتم ذلك في إطار استراتيجيات يجري التنسيق بشأنها مع الشركاء الأفارقة؛ و(2) إرساء أفضل الأدوات المالية حسب الاحتياجات والفرص المتاحة من أجل تيسير الاستثمارات والاستثمارات المشتركة وضمان تجانس القواعد المعتمدة في مجال تقييم المخاطر المالية؛ و(3) تحسين الإطار القانوني المنظم لمجال الأعمال؛ و(4) تعزيز القدرات؛ و(5) دعم الدولة.

أ. إحداث شبكة للنقل البحري والجوي والطرقي تتسم بالفعالية وتكون في المتناول، وذلك في إطار استراتيجيات يجري التنسيق بشأنها مع الشركاء الأفارقة

بخصوص النقل البحري، يوصي المجلس بما يلي:

- تطوير خطوط ربط بحرية منتظمة مع الشركاء الرئيسيين للمغرب، مع إعطاء الأولوية لبلدان الواجهة الأطلسية؛
- استثمار آفاق التطور اللوجستيكي بفضل المشروع المستقبلي «ميناء الداخلة الأطلسي».

في ما يتعلق بالنقل البري، يوصي المجلس بما يلي:

- تشجيع المهنيين الراغبين في الاستثمار في النقل الدولي البري ونقل المسافرين داخل القارة الإفريقية؛
- إنشاء مناطق لوجستيكية للمنتجات المغربية في البلدان الإفريقية التي لها مبادلات تجارية هامة مع المغرب أو مرشحة لذلك؛
- مواكبة إنشاء مناطق لوجستيكية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، عبر نقل المعارف والمهارات في مجال اللوجستيك من خلال التكوين في مهن اللوجستيك؛
- ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بمجال النقل على صعيد بلدان الساحل الأطلسي.

بخصوص النقل الجوي، يوصي المجلس بما يلي:

- جعل شركة الخطوط الملكية المغربية رافعة حقيقية لاندماج المغرب في إفريقيا؛

– دعم شركة الخطوط الملكية المغربية في وضع استراتيجية لتطوير شبكتها في القارة الإفريقية، بما يسمح بمواكبة المستثمرين المغاربة والنهوض بالسياحة مع البلدان الإفريقية: تعزيز شبكة الرحلات الجوية الحالية، وفتح وجهات جديدة، والمساهمة في رساميل شركات الطيران الإفريقية، وإبرام اتفاقيات متقدمة مع هذه الشركات، وغير ذلك.

- تعزيز موقع الدار البيضاء كقطب محوري بين إفريقيا والقارات الأخرى، مع تحسين ظروف عبور المسافرين الأفارقة (الإيواء والتغذية)، ...
- تطوير عرض شحن جوي تنافسي نحو بعض البلدان الإفريقية.

ب. إرساء أفضل الأدوات المالية حسب الاحتياجات والفرص المتاحة من أجل تيسير الاستثمارات والاستثمارات المشتركة وضمان تجانس القواعد المعتمدة في مجال تقييم المخاطر المالية

في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- إنشاء صندوق استثماري عمومي موجه لإفريقيا، يكون بمثابة رافعة لتمويل مشاريع التنمية. ويمكن توظيف موارد هذا الصندوق في استثمارات مشتركة، وذلك بشراكة مع صناديق أخرى (لا سيما الصناديق العربية)؛
- إنشاء صندوق ضمان تدعمه الدولة بشراكة مع الشركة المغربية للتأمين على الصادرات (SMAEX) وصندوق الضمان المركزي، تكون الغاية منه توفير ضمانات للاستثمارات التي ينجزها الفاعلون الخواص المغاربة، وكذا تمويل نفقات استكشاف الأسواق؛
- جعل نموذج تنمية الأبناك المغربية يتمحور حول مواكبة المقاولات المغربية في مشاريعها الاستثمارية في إفريقيا، وحول تمويل المشاريع ذات البعد الإقليمي، بما يسهم في التقريب بين الفاعلين الاقتصاديين وتكثيف الأنشطة التجارية بين البلدان الإفريقية؛
- تطوير وملاءمة الإطار القانوني وقواعد وآليات التقنين من أجل مراعاة التحولات الناجمة عن التكنولوجيا الرقمية وظهور فاعلين جدد يقترحون حلولاً جديدة لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر جديدة يتعين ضبطها. إذ ينبغي العمل على توظيف التكنولوجيات الحديثة لتحويل الأموال بما يسمح بمراعاة تطور الممارسات في إفريقيا جنوب الصحراء، على غرار استخدام الرسائل القصيرة لإصدار أوامر تحويل الأموال؛
- تشجيع التوقيع على اتفاقيات إقليمية بين الهيئات المالية المعنية بالتقنين بهدف اعتماد آلية إقليمية لتقييم المخاطر السيادية للبلدان الإفريقية. وتتمثل الغاية من ذلك في خفض تكلفة الاقتراض وتعزيز التمويلات المستدامة اقتصادياً؛
- تعزيز دور القطب المالي للدار البيضاء، باعتباره مركزاً مالياً إفريقياً؛
- تعزيز التقائية نظم التقنين والإشراف المالي على الصعيدين الإقليمي والقاري، وتشجيع الشفافية وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية؛
- تحفيز الأبناك المغربية على تعزيز التزامها الاجتماعي والتضامني، من خلال التمويلات الصغرى، وتمويل المشاريع المقاولاتية التي يحملها الشباب والنساء، وتمويل مجالات التعليم والصحة والتنمية المستدامة؛

- النهوض بالكفاءات المغربية في مجال التمويل الأخضر وتطوير آليات إقليمية مع باقي البلدان الإفريقية في هذا المجال؛
- انتهاج مقاربة ذات بعد إقليمي في تقييم المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع البلدان الإفريقية وحاجياتها في مجال التنمية المستدامة. ويمكن أن يستند هذا التقييم إلى ما يسمى «المقاربة القائمة على التصنيفات الداخلية (IRB)»، والتي تترك للمجموعات البنكية الدولية حرية تقييم المخاطر السيادية على أساس معايير خاصة ومحددة.

ج. تحسين الإطار القانوني المنظِّم لمجال الأعمال

بخصوص هذا المحور، يوصي المجلس بما يلي:

- تشجيع الاعتراف المتبادل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالمعايير التقنية والصحية وتلك المتعلقة بالصحة النباتية، من أجل تيسير المبادلات وإجراءات العبور في الحدود؛
- مباشرة عملية الملاءمة مع المعايير المعتمدة من قبل منظمة مواءمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA)، مع الحرص على ضمان التكامل مع المعايير الجاري وضعها مع الاتحاد الأوروبي.

د. تعزيز القدرات

بخصوص هذا المحور، يوصي المجلس بما يلي:

- تيسير حرية تنقل الطلبة: يرتكز المستوى الأول على الحاجة إلى إرساء مبدأ تيسير حرية تنقل الطلبة على المستوى الإقليمي والقاري. ويتعلق الأمر باعتماد آليات مشتركة لتبسيط سياسات التأشيرات لفائدة الطلبة الأفارقة، من خلال اعتماد نظام تأشيرات خاص بالطلبة على الصعيد الإقليمي.

  ويمكن أن تهم التدابير بهذا الخصوص تبسيط الإجراءات بما يمكن من تقليص تكاليف التأشيرات، وآجال معالجة طلبات الحصول عليها، وتقليص عدد الوثائق الثبوتية. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق هذا الإجراء ليشمل الأساتذة الجامعيين والباحثين، كما يجب أن تتم مواكبته بتدابير مبسطة وموحدة من أجل الحصول على رخص إقامة الطلاب ورخص العمل المؤقتة.

  وبالنسبة للطلبة الذين حصلوا على درجات الدكتوراه أو الماستر، يمكن منح تسهيلات لتمكينهم من الاستفادة من رخص العمل في بلدان الاستقبال وتعزيز أوجه التكامل الاقتصادي بين البلد الأصلي وبلد الاستقبال.
- تشجيع عملية التوقيع والمصادقة على أهم الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات الدراسية على المستوى الإقليمي والدولي، لاسيما اتفاقية أروشا ومشروع الاتفاقية العالمية لليونسكو بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

- الانخراط في المبادرات الإقليمية مع الحرص على ضمان التكامل بين مختلف الاستراتيجيات. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ببرامج حركية الطلبة الجامعيين التي اعتمدتها المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (سيدياو)، وكذا إطار التعاون بين المؤسسات الأعضاء في اتحاد الجامعات الإفريقية (AUA)، الذي يقدم الدعم لبرامج التعليم والتعلم والبحث.
- العمل على المستوى الوطني على تفعيل الالتزامات التي تم التعهد بها على المستويين القاري والإقليمي، لاسيما تلك المحددة في إطار أجندة 2063 في مجال التعليم.
- وضع آليات مشتركة لحماية الدبلومات والاعتراف المتبادل بها.
- ربط المساعدات التنموية بنقل المعارف وتمويل المبادرات المتعلقة بالتكوين القائم على التميز على الصعيد الإقليمي.

ويمكن للبلدان الإفريقية استثمار العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية التي تجمعها مع أوروبا والبلدان الصاعدة، لاسيما الصين والهند وروسيا وتركيا، لطلب الاستفادة من نقل المعارف وكذا من الدعم التقني والمالي لمبادرات التكوين القائم على التميز في إفريقيا ولحركية الطلبة الأفارقة.

ويكتسي تعزيز التعاون في هذا المجال أهمية بالغة لضمان استدامة الآثار المنشودة للبرامج الممولة في إطار المساعدة الإنمائية الموجهة لإفريقيا.

- ربط تمويل التعليم العالي وتنمية الرأسمال البشري في البلدان الإفريقية بالمداخيل المتأتية من صادرات الموارد الطبيعية غير المتجددة.

ويتعلق الأمر هنا بتطبيق مبدأ «الاستدامة الضعيفة[52]»، وفق مقاربة بسيطة، وهو مبدأ يقضي باقتطاع جزء من عائد الرأسمال الطبيعي غير المتجدد من أجل استثماره في الرأسمال المادي والبشري. وما هو مطلوب على وجه التحديد، في هذا السياق، هو استثمار نسبة مئوية كبيرة من المداخيل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية غير المتجددة في تمويل وتطوير برامج التكوين الجيد أو في ضمان الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية لفائدة الشباب الإفريقي.

ه. دعم الدولة

في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- إنجاز دراسة مفصلة لتحديد العرض المغربي القابل للتصدير (المنتجات والخدمات) نحو باقي البلدان الإفريقية، وذلك بهدف الاستهداف الأمثل لتدابير الترويج والدعم الموجهة للمصدِّرين المغاربة؛
- تحديد المنتجات والخدمات التي يمكن للمغرب استيرادها من البلدان الإفريقية الأخرى؛

52 – تعتبر نظرية الاستدامة الضعيفة أن الأنواع الثلاثة للرأسمال (الرأسمال المادي والرأسمال البشري والرأسمال الطبيعي) التي تحدد النمو الاقتصادي والتنمية هي قابلة للاستبدال. لذلك، يمكن تعويض الانخفاض في الرأسمال الطبيعي بزيادة في الرأسمال المادي والبشري.

- إجراء تقييم لآليات دعم الصادرات الموجهة إلى السوق الإفريقية المعتمدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية؛
- إنشاء آلية تدبيرية لمواكبة ولوج المقاولات للأسواق الدولية، لاسيما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويمكن أن يتولى هذا الجهاز التدبيري إرساء آلية ملائمة لمواكبة المقاولات المهتمة بالاستثمار في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من أجل فهم أفضل لخصوصيات الأسواق المستهدفة، وبالتالي ملاءمة عروض تلك المقاولات و«نموذج أعمالها»، وفقا لحاجيات البلدان المستهدفة. ويمكن لهذه الآلية التدبيرية تقديم عرض مندمج يجمع بين الخدمات العمومية والخاصة ذات الصلة وكذا المنتجات التي تقترحها الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) وصندوق الضمان المركزي والشركة المغربية للتأمين على الصادرات (SMAEX) (حُزمة المصدِّر).

- تشجيع برامج للابتكار تنبثق عنها أقطاب إقليمية للكفاءات المتخصصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي تحقق مبدأ التكامل على الصعيد القاري.
- تيسير تنقل الأشخاص، من خلال تبسيط إجراءات منح التأشيرة لفائدة رجال الأعمال والسياح.
- تعزيز التعاون وإبرام اتفاقيات بين الهيئات الإفريقية العاملة في مجال الضمان الاجتماعي، بهدف حماية الحقوق الاجتماعية للعمال والأطر المهاجرة، ومن ثم تعزيز حركية السكان النشيطين وأسرهم، والنهوض بالاستثمار المشترك، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

الملحق رقم 1: لائحة الهيئات التي تم الإنصات إليها

طبيعة الهيئة	اسم الهيئة
قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وعمومية	– وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي – الوزارة المنتدبة للشؤون الإفريقية
	– الوكالة المغربية للتعاون الدولي
	– وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
	– وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
	– الهيئة المغربية لسوق الرساميل
	– بنك المغرب
	– بورصة الدار البيضاء
	– وزارة السياحة، المكتب الوطني المغربي للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية
	– وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
	– صندوق الضمان المركزي
	– الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك
	– مديرية الملاحة التجارية
	– المجمع الشريف للفوسفاط
	– شركة الخطوط الملكية المغربية
فاعلون اقتصاديون	– الشركة المغربية للتأمين على الصادرات (SMAEX)
	– الجمعية المغربية للمصدرين (ASMEX)
	– الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فدراليات، مقاولات، أبناك، فاعلون اقتصاديون
مراكز البحث والخبراء	– مكتب السياسات من أجل الجنوب الجديد التابع للمجمع الشريف للفوسفاط، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، خبراء

جامعات ومدارس عليا	– جمعية الجامعات الإفريقية (غانا)، جامعة الشيخ أنتا ديوب (السنغال)، المعهد الوطني متعدد التقنيات فيليكس هوفويت بوانيي (كوت ديفوار)، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المدرسة المحمدية للمهندسين، المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط، جامعة محمد الخامس بالرباط، المدرسة العليا للتجارة والأعمال (ESCA)، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (ISCAE).
جمعيات ومنظمات غير حكومية	– جمعية الخريجين الأجانب بالمغرب (ASLEM)، فدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية (FICC)، فنانون وغيرهم
مجالس اقتصادية واجتماعية	– اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبنين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لكوت ديفوار، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للغابون، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمالي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسينغال، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية إفريقيا الوسطى
مؤسسات دولية	– البنك الإفريقي للتنمية (مكتب الرباط)
	– مكتب شمال إفريقيا باللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (مكتب الرباط)
	– مكتب البنك الدولي بالرباط
	– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
	– بعثة الاتحاد الأوروبي بالرباط

الملحق رقم 2: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

أحمد أبوه
طريق أكيزول
محمد علوي
خليدة عزبان بلقاضي
العربي بلعربي
فؤاد ابن الصديق
علال بنلعربي
مريم بنصالح شقرون
لطيفة بنواكريم
محمد فيكرات
عبد الكريم فوطاط
أمين منير العلوي
عبد الله دكيك
منصف كتاني
علي غنام
أحمد الحليمي علمي
كريمة مكيكة
محمد موستغفر
حكيمة ناجي
أحمد أعياش

محمد البشير الراشدي
طارق السجلماسي
نجاة سيمو
منصف الزياني
أمين برادة سني
لطفي بوجندار

الملحق رقم 3: الخبراء الداخليون الذين واكبوا اللجنة في إعداد هذا الرأي

الخبيران الداخليان للمجلس	هاشم الأيوبي ياسمينة الدكالي
المترجم	إبراهيم لساوي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma